مقدمة:

تعد الدول ظاهرة سياسية وقانونية،وكان ظهورها نتيجة لتطور المجتمع السياسي،وهي لم تنشأ بصورة واحدة ولم تتخذ شكلا واحدا. تظهر النظم السياسية في الدول، و تتعاقب باختلاف أنواعها بأزمان وظروف معينة تتلاءم مع بداية ونهاية كل منها.وتعني النظم السياسية بمعناها التقليدي العام مختلف أنظمة الحكم التي تسود مختلف مجتمعات العالم القديم.

وقد حدث تطور في مفهوم النظم السياسية، حيث كانت إلى عهد قريب تعد مرادفة للأشكال التي تمارس بها السلطة (أشكال الحكم)،ومن ثم كانت موضوعات النظم السياسية تنحصر أساسا في الجانب الشكلي للسلطة ، أي في تحديد شكل الدولة، وشكل الحكومة(ملكية أو ارستقراطية أو جمهورية أو ديكتاتورية أو ديمقراطية)،وكذا وسائل إسناد السلطة (الوراثة أو التعيين أو الانتخاب)، و وظائفها القانونية(التشريعية والتنفيذية والقضائية).

وعلى أساس ذلك،تكون القواعد الدستورية التي تنظم السلطة العامة بمثابة الأداة التي تطبق الجهة القابضة على السلطة(الحاكم أو الحكام) بها، فلسفتها الاقتصادية و الاجتماعية والفكرية والأمنية والسياسية،سواء أكانت في ظل النظام البرلماني أو الرئاسي أو المجلسي، أو سواء أكانت طبيعة النظام ديمقراطية أم لا؟ لقد تطورت عناصر النظام السياسي كافة، وأصبح يمثل الدولة –التي أصبحت تتمتع بالشخصية القانونية –في علاقاتها إزاء مواطنيها

وسكانها في جميع المجالات، كما يمثلها في علاقاتها الدولية، و إذا كانت الدولة هي صاحبة السلطة السياسية، فان الحكومة تمثل الأشخاص الذين يباشرون تلك السلطة .و على أساس ما تقدم، سوف نتناول في هذه المطبوعة مواضيع رئيسية ضمن فصل تمهيدي و فصلين اثنين وهم:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي عام

المبحث الأول: نشأة و تعريف مصطلح النظم السياسية.

المبحث الثاني: أهمية تاريخ النظم وعلاقتها بالقانون.

الفصل الثاني: نماذج عن النظم السياسية في العالم القديم.

المبحث الأول: نظام الأسرة (بلاد الرافدين).

المبحث الثاني: النظام الملكي (الدولة الفرعونية).

المبحث الثالث: النظام الجمهوري (الدولة البونيقية).

المبحث الرابع: نظام المدينة الدولة (الدولة الإغريقية).

المبحث الخامس: النظام الإمبراطوري (الدولة الرومانية).

الخاتمة.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي عام

1-مفهوم النظام السياسي:

هو عبارة عن مجموعة من الممارسات والسلوكيات المقنّنة، والتي تلعب دوراً هاماً في تنظيم عمل المؤسسات والقوى في المجتمع الواحد بشكل قانوني، كما يمكن تعريفها أيضاً بأنه عبارة عن لوائح قانونية وقواعد تعمل دولة ما على تطبيقها على الشعب الذي تحكمه، وتعتبر المؤسسات الصانعة للقرار السياسي هي المسؤولة عن تطبيق هذا النظام السياسي، وهي السلطات والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية .[1]

و من ناحية سلوكية هو مجموعة من السلوكيات والممارسات المتمكّنة التي تلعب دوراً مهماً في تنظيم عمل المؤسّسات والقوى الموجود في المجتمع الواحد بشكلٍ قانونيّ، ويوجد هنالك تعريف آخر له بوصفه نظام اجتماعي وهو أنّه ما يمثل مجموعة من اللوائح القانونية والقواعد التي تتبعها دولة ما من أجل أداء عملها، وتطبيق سياستها على الشعب الذي تحكمه من أجل تحقيق الأمان والرفاهية في الدولة على المستويين الداخليّ والخارجيّ بالإضافة لتحقيق المصالح الكثيرة التي تتطابق مع مصالح الشعب[2]، كما تعدّ المؤسّسات صانعة القرار السياسيّ هي مسؤولة عن تنفيذ هذا النظام، ومنها السلطات، والمؤسّسات والمنظّمات التنفيذية، والتشريعيّة، والقضائيّة، وهذا الأخير يعدّ وصفاً للنظام السياسي من ناحية مؤسسية.[3]

التعريف اللغوي: السياسة لغةً: هي القيام على الشيء بما يصلحه، والوالي يسوس رعيته.

وفي الحديث الشريف :(كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبيائهم)، أي تتولى أمورهم.[4]

التعريف الاصطلاحي: مصطلح السياسة مختلفا في اللغة القانونية، فضلا عن عدم اتفاق الفقهاء على معنى واحد لها.[5] فحين استخدمت لأول مرة في التعبيرات القانونية كان لها معان متعددة:فهي تستخدم أحيانا بمعنى المواطن الفرد وتطلق على صفة المواطن وحقوقه أو حياة المواطن بوصفه مواطنا. وقد يقصد بها حياة رجل الدولة واشتراكه في الشؤون العامة.وكثيرا ما تفهم بمعنى الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة،أو دستور الدولة ونظام الحكم فيها.وبهذا يكون النظام السياسي على أساس الجانب الشكلي،بمثابة نظام الدولة وما يتضمنه من تنظيم الحكم فيه ونشاط حكامها .[6]

2- وظائف النظام السياسي:

وضع مهام المجتمع وأهدافه .تعبئة طاقات المجتمع .العمل على دمج جميع العناصر التي يتكون المجتمع منها، إضافة للعمل على توحيدها .إضفاء الشرعية على الحياة السياسية نفسها .المهام الأساسية للنظام السياسي يعمل النظام السياسي في إطار بيئة داخليّة،

و إقليمية، وخارجية، وذلك يمكّن النظام السياسيّ من أداء ثلاث مهام أساسيّة[7]، وهي :

- حلّ الخلافات والصراعات .
- سنّ القانون والنُظم، وبالتالي تساعد على حماية الأمن، وتوفيره للمواطنين داخلياً.

- توفير الحماية لإقليم الدولة من الأعداء والخصوم الخارجيين، توزيع الموارد في المجتمع بالشكل الصحيح، وذلك باعتبارها الوظيفة التوزيعية للنظام.

و تتلخص فيما يأتي:

أولا– أشكال الحكومات من حيث الخضوع للقانون[8]:

ا– الحكومة الاستبدادية

ب– الحكومة القانونية .

ثانيا– أشكال الحكومات من حيث الخضوع للملك أو الحاكم الأعلى للدولة:

1–الحكومة الملكية

2–الحكومة الجمهورية.

ثالثا – أشكال الحكومات من حيث مصدر السيادة:

الحكومة الفردية (الملكية المونـاركية)

حكومة القلة (الارستقراطية و الأوليغارشية و العسكرية)

الحكومة الديمقراطية .

3- خصائص النظام السياسي:

يتميّز النظام السياسي بالعديد من الخصائص، وهي :

- يمتلك النظام السياسيّ السلطة العليا في المجتمع، حيث يلتزم بقراراته جميع أفراد الشعب، وتلتزم الأنظمة الأخرى الموجودة في الدولة به .
- يتميز النظام السياسي بالاستقلاليّة الذاتيّة النسبيّة، حيث يربط جميع عناصره مع بعضها البعض في إطار قواعدٍ خاصّة، وسياسيّة، وقانونيّة .
- يؤثر النظام السياسي على المجتمع بفعالية أكثر من الأنظمة الأخرى الموجودة في الدولة، نتيجة امتلاكه السلطة العليا، وبالتالي القدرة على تنظيم طاقات المجتمع .
- يتفاعل النظام السياسي بشكلٍ سريع مع الأنظمة الأخرى، حتى لو كان يمارس السلطة العليا في الدولة،إذ إنّ السلطة لا تعني أنّ النظام السياسيّ ينفصل عن البيئة الاجتماعية، والاقتصادية التي يسير فيها الصحيح، وذلك باعتبارها الوظيفة التوزيعية للنظام.[9] النظام السياسي هو مرآة لحالة المجتمع فهو يعكس ظروف المجتمع، وتناقضاته، و مصالحه، ولا بدّ للنظام السياسي أن يتجاوز دور المرآة فحسب، وإنّما يمكن للفئة الحاكمة، أن تسعى للقيام بدور مبادر من أجل إعادة تشكيل المجتمع وصياغته حسب الرؤية الأيديولوجيّة أو التصوّر السياسي.[10]

المبحث الثاني: نشأة وأهمية تاريخ النظم وعلاقتها بالقانون:

تعريف القانون:

هو مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الفرد داخل الجماعة ويترتب عن مخالفتها الجزاء .فالإنسان مدني بطبيعته لا يستطيع أن يحصل على حاجياته إلا بالتعاون مع غيره فكان لا بد من وجود قوانين لتنظيم العلاقات.لذلك نشأت القوانين وتطورت بتطور المجتمعات فالقوانين الحالية هي تطور للقوانين القديمة .ولابد من الرجوع للقوانين القديمة لمعرفة القوانين الجديدة . والمشرع يحتاج لدراسة النظم لفهم نشأة القوانين لأن القانون يتكون من أجزاء ثابتة وأخرى متغيرة بتغير العصور والمجتمعات.[11]

مراحل نشأة وتطور القانون: [12]

يرى بعض الباحثين أن نشأة القانون وتطوره مرّ بأربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى : مرحلة القوة والانتقام الفردي:

عاش الإنسان الأول في جماعات صغيرة متضامنة ومنفصلة عن غيرها من الجماعات الأخرى وحتى تدافع عن نفسها كانت القوة هي التي تنشئ الحق وتحميه وتقوم العلاقة بين هذه الجماعات على التبعية والخضوع لرئيس القبيلة ذو السلطة المطلقة كان الفرد المعتدي يوقع عليه العقاب أو أسرته ثم أصبح توافقيا أي باتفاق الجماعة.

ومن صور العقاب طرد الجاني من الجماعة أو القصاص أو تسليمه لأهل المجني عليه ، وبتطور المجتمعات لجأ رؤساء الجماعات إلى الكهان ورجال الدين لحل المنازعات فازدادت قوتهم حكما وإلزاما وبذلك حلت العقوبة بالتحكيم محل الانتقام الفردي.

المرحلة الثانية : مرحلة التقاليد الدينية:

عبد الإنسان آلهة مختلفة كالظواهر الطبيعية وكان يخشى غضبها وكان الكاهن يتولى القيام بالشعائر الدينية وبالتالي أصبحت معظم الأحكام تنسب للآلهة مما أكسبها قوة الإلزام. .

المرحلة الثالثة : مرحلة التقاليد العرفية:

بقيت التقاليد الدينية سائدة زمنا طويلا وبفضل تطور المجتمعات حل محلها الأعراف والتقاليد وبذلك نشأ الحكم الديمقراطي حكم الأغلبية فأصبحت الأحكام تصدر باسم الشعب.

المرحلة الرابعة : مرحلة تدوين القانون:

بعد اكتشاف الكتابة دونت المجتمعات قوانينها فانتشرت وتطورت بسرعة .

نماذج من النظم القانونية:

النظم القانونية في بلاد الرافدين : [13]

تعد التقنينات التي وجدت بالمدن العراقية أقدم ما وصل من القوانين المدونة ومن أهمها :

1- **تقنين أرنامو** : وهو ملك من ملوك العراق 2111 ق م وهو أقدم تقنين عرفه الإنسان ويشمل على مقدمة وواحد وثلاثين 31 مادة حيث تناولت المقدمة الإصلاحات الداخلية وأعمال الملك أما المواد فعالجت مواضيع قانونية مثل الخطبة والزواج والطلاق وبعض الجرائم.

يلاحظ أن هذا التقنين ينص على أن عقوبة الاعتداء على الأجسام هي دائما دية عكس قانون حمورابي الذي أخذ بمبدأ القصاص وهو مسجل بلوحة غير كاملة في متحف بأسطنمبول .

2- **تقنين البت عشتر**_: أصدره الملك البت عشتر 1924 ق م ويشمل على مقدمة و39 مادة،أما المقدمة مجدت الآلهة وأن التشريع هدفه الخير والرفاهية وإنصاف أهل البلاد من الظلم الذي وقع في السابق .والمواد مضمونها متعدد منها إيجار الأراضي نظام الملكية المواريث الزواج إيجار الحيوانات محفوظ بمتحف في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- **تقنين أشنونا:** أصدره ملك مدينة أشنونا وهي إحدى مدن العراق القديمة تاريخه غير معروف ويعتقد أنه سبق قانون حمو رابي بنصف قرن أي حوالي 1750 ق م وهو يحتوي على مقدمة ناقصة لا تحتوي على تمجيد الآلهة ولا الأعمال الداخلية أو الخارجية والمواد عالجت الكثير من المواضيع أهمها الزراعة القروض الودائع الجرائم وهي أقدم وثيقة تاريخية قسمت المجتمع إلى ثلاث طبقات الأحرار المساكين والعبيد.

4- **قانون حمو رابي** : وهو أشهر ملوك بابل وتظهر أهميته في كثرة النصوص القانونية ومن أهم التقنينات القديمة التي وصلتنا كاملة .وهو يعكس التقنينات السابقة إضافة إلى تأثر شعوب المنطقة به لمئات السنين واستطاع حمو رابي من توحيد البلاد بعدما كانت مجزأة .وأصدر هذا القانون بعد 30 سنة من حكمه 1694 ق م . وسجل على حجر كبير ارتفاعه 2متر وربع ونحت بأعلاه إلاله "شماس " وحمو رابي واقفا أمامه بخشوع يتلقى تعاليمه . وهذه اللوحة محفوظة في اللوفر بباريس . احتوى على مقدمة و282 مادة وخاتمة ، والمقدمة تشبه المقدمات السابقة وذكر فيها أنه أصدر القانون وفقا لإرادة الإله مردوك إله مدينة بابل كما أحصى أعماله بالمدن الأخرى وبين أهدافه منها وهو نشر العدل وإحقاق الحق والقضاء على الفساد في كل

البلاد ، أما الخاتمة فذكر فيها حمو رابي صفاته وفضائله وتعدد أعماله وسينزل اللعنة على من يخرج عن أحكام شريعته أو يحاول تخريبها.

أما المواد فقد قسمها بعض الباحثين إلى 13 قسم هي :

- من 1–5 نظام التقاضي والشهود.
- من 6–25 جرائم السرقة والنهب .
- 16–41 شؤون الجيش والجندية .
- من 42–80 شؤون الحقل البساتين والبيت .
- من 81 – 107 القرض الفائدة والتعامل مع التجار .
- 108–111 يتعلق بالخمور
- 112–126 يتعلق بالأمانات والديون .
- 127–194 تتعلق بالأحوال الشخصية الزواج والطلاق .
- 195–214 القصاص والدية
- 215–227 مسؤولية الطبيب البشري و البيطرية.
- 228–240 يتعلق بتحديد الأسعار وأجور بناء البيوت والقوارب وعقوبات الإخلال بها.

277-241 •أجور الحيوانات والأشخاص .

282-278 •يتعلق بالعبيد وعلاقاتهم بأسيادهم .

النظم القانونية ببلاد مصر الفرعونية :

تعتبر حضارة مصر القديمة وبلاد بابل من أقدم الحضارات وقد تعاقب على حكم مصر من القرن 32 ق م إلى أن انتقلت إلى حكم الأشوريين سنة 671 ق م حوالي 30 أسرة تضع عدد من الملوك وامتاز عهدهم بالتطور الإداري والقضائي.[14]

عهد الدولة القديمة من 3000 إلى 2255 ق م وتميز الحكم فيها بالحكم المطلق باعتبار الإلوهية فرعون وأنه المالك الوحيد للأرض التي ورثها عن أجداده فكانت له سلطة مطلقة في المجال القضائي والقانوني الإداري والسياسي مما أدى إلى ظهور طبقة متميزة من رجال الدين والأشراف وتمتعت بامتيازات مالية ودينية كبيرة وحملت ألقابا شرفية فتحول المجتمع إلى مجتمع طبقي إقطاعي استبدادي مما سبب ثورات أدت إلى ظهور الدولة الوسطى .[15]

عهد الدولة الوسطى ما بين حوالي 2100 إلى 1650ق م تعاقبت عنها من الأسرة 11 إلى الأسرة 17 تحول الفراعنة إلى عبادة الإله أمون بعد أن كانوا يعبدوا الإله راع فاسترجع الملك سيادته ووصفه الإلهي وسعى للإصلاح وتطبيق العدالة وحطم الحواجز الطبقية فأصبحت متساوية أمام القانون لكن هذه الإصلاحات لم تعمر طويلا حيث عادت الفوضى

والانحلال خلال عهد الأسرة 13 حيث غزتها شعوب أخرى أكثر من قرن. [16] عهد الدولة الحديثة 1555 إلى 1050ق م : وفيها ازدهرت مصر وأصبحت لها جيش مكنها من الدفاع عن نفسها وتوسعها نحو بلدان مجاورة سوريا فلسطين ثم ضعف وتسلط الكهان عليها مما أدى إلى زوال الدولة الحديثة . وابتداء من الأسرة 21 إلى الأسرة 30 أصبحت مصر تابعة للدول الأجنبية . أمّا الفترات الأخرى فالغالب أن الفرعون هو صانع القانون بنفسه فلم يكن مقيدا بأي سلطة سياسية اعتبارا للإلوهية. [17]

من أشهر القوانين المصرية[18]:

1 – **قانون بوخوريس** : أصدره الملك بوخوريس وهو أحد فراعنة مصر الأسرة 24 من 718–712 ق م جمع فيه النظم والقوانين التي كانت سائدة قبله ومع بعض التعديلات وقد تأثر بتشريعات بابل خاصة قانون حمو رابي ومن أبرز الإصلاحات الشخصية:

- منح المساواة للمرأة مع الرجل
- للرجل الحق في أن يطلق زوجته وللزوجة الحق في طلب الطلاق من الزوج ويمكن طلب مبلغ من المال عند تطليقها.
- تمتعت المرأة بالشخصية القانونية الكاملة وتساوت مع الرجل في حق الميراث وحق التملك باسمها دون إذن زوجها .

- بقي تعدد الزوجات مباحا إلا إن اشترط خلافه في العقد
- إلغاء الاستعباد بسبب الديون لأن المدين مسؤول عن دينه فإذا عجز عن تسديده استولى ليه الدائن .
- منع حبس المدين ليسهل الاستيلاء على أمواله.

2- قانون حرم حت : أصدره الملك حرم حت وهو آخر ملوك الأسرة 18 وقد وجدت مجموعته ناقصة ونصت على بعض العقوبات منها عقوبة السارق وهي أن يرد مثلين أو ثلاث أمثال المال المسروق.

- **3 - قانون أماريس** : وجاء بعد بوخوريس ويعتبره العلماء نسخة طبق الأصل لقانون بوخوريس .

4 - التعليمات الملكية : فأحيانا الملك الفرعون يصدر تعليمات لكبار الموظفين يحثهم فيها على الالتزام الصارم والشديد بالقانون وجدت هذه التعليمات العناصر النظرية القانونية كإجراءات التقاضي .

المبحث الأول : النظام الأسري(بلاد الرافدين)

مفهوم الأسرة:

"يعرف أوجست كونت "الأسرة على أنها "منظومة علاقات وروابط بين الأعمار والأجناس" ، هنا نجد أن هذا التعريف واسع يشمل على مجموعة من العلاقات التي تربط بين الطفل الصغير والرجل وبين الذكر والأنثى دون تحديد ماهية وأسس وأطر العلاقة التي تجمع بينهم، مما جعل هذا التعريف يقلل من دقة التحديد لمصطلح الأسرة، فهم واسع وشامل . كما نجد في كتاب الأسرة ومشكلاتها للباحث "محمد حسن" تعريفا للأسرة، جاء فيه أن "الأسرة جماعة من الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض، وهي تعتبر الهيئة الأساسية التي تقوم بعملية التطبيع الاجتماعي للجيل الجديد، أي أنها تنقل إلى الطفل خلال نموه جوهر الثقافة لمجتمع معين إذ يقوم الأبوان بغرس العادات والتقاليد أو المهارات الفنية والقيم الأخلاقية في نفس الطفل، وكلها ضرورية لمساعدة العضو الجديد للقيام بدوره الاجتماعي والمساهمة في حياة المجتمع ". [19] فالأسرة هي المؤسسة الأولى التي ينشأ فيها الطفل، فهي تقوم بوظيفتها المتمثلة في نقل ثقافة المجتمع من عادات وتقاليد وقيم ومهارات إلى الجيل الجديد، إذ تعتبر هذه الوظيفة من بين أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة، إلا أنها لا يمكن أن نعتبر هذا التعريف شامل، لأنه ركز على وظيفة واحدة محددة ألا وهي التنشئة الاجتماعية في حين نجد أن للأسرة وظائف أخرى بالغة الأهمية وسنقوم بتقديمها في النقاط

القادمة.في حين نجد من عرفوا الأسرة على أساس "أنها تلك الجماعة التي تتكون من أفراد، تربطهم روابط دموية واجتماعية متماسكة". لم يحدد هذا التعريف نوعية الأفراد(نساء كانوا أم رجال) ونوعية العلاقة التي تربطهم (زواج أم لا)، فهذا التعريف ناقص خصوصا بالنسبة للأسرة الغربية، التي لا تتميز في بعض الحالات الأسر فيها بالروابط الدموية فقط، بل هناك الانتماء عن طريق التبني. [20]

ويرى آخرون أنّ الأسرة هي جماعة اجتماعية تتكون من الأب والأم وواحد أو أكثر من الأطفال، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية، وتقوم بتربية الأطفال حتى تمكنهم من القيام بواجبهم وضبطهم ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية، ويكونون مع بعض وحدة اقتصادية ويقيمون في مسكن واحد،[21]إن هذا التعريف يركز على العاطفة التي تربط بين أب وأم وطفل أو أكثر، مشكلين وحدة اقتصادية يوحدهم مسكن واحد، وركز أيضا على وظيفة الأسرة ألا وهي التربية، وذكر الهدف منها ألا وهو الضبط الاجتماعي.كما أن "وستر مارك ""يرى بأن الأسرة تجمع طبيعي بين أشخاص جمعتهم روابط فألفوا وحدة معنوية ومادية، وهي أصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الإنساني ". [22]

إن هذا التعريف يعرف الأسرة على أنها وحدة اجتماعية صغيرة يعرفها المجتمع الإنساني تجمع أفرادا بروابط مألوفة بوحدة معنوية ومادية.

نشأة الأسرة ومراحل تطورها :

لقد نشأت الأسرة عن مرحلة فوضى جنسية بدائية تشبه إلى حد كبير الحياة التي يعيشها الحيوان، ثم انتقل الإنسان من هذه المرحلة إلى الزواج الجماعي، ثم التف الأبناء حول أمهاتهم وظهر النظام الأمومي Matriarchal وبعده ظهر النظام الأبوي Patriarchal والذي كان يشمل على تعدد الزوجات ثم بلغ أقصى تطوره ووصل إلى أسمى المعاني الروحية للأسرة وأخذ شكل زواج الرجل بزوجة واحدة [23].إن الأسرة بوصفها نظاما اجتماعيا قديما قدم النوع الإنساني في حد ذاته، إلا أن مسألة نشأة الأسرة وتطورها لازال يغطيها الكثير من الغموض، فليس هناك حتى وقتنا الحاضر تاريخ سليم وشامل لنظام الأسرة ومراحل تطورها، منذ العصور القديمة حتى وقتنا الراهن، مما جعل بعض العلماء الدارسين لتاريخ النظم السياسية و الاجتماعية وتطورهما عبر التاريخ يضطرون إلى الاعتماد على التخمين والافتراض من أجل وضع نظرية للأسرة، وخير مثال على ذلك اعتماد الكثير من علماء القرن 19على مبادئ النظرية الداروينية التطورية ، والتي استمدت مبادئها من

نظريات داروين، باعتمادها على مبدأ أساسي وخاص وهو أن جميع[24]المجتمعات البشرية تتطور في نظمها الاجتماعية وتتغير، وهي بذلك تمر بمراحل تطورية، كل مرحلة تمثل انتقال المجتمع من حال أقل رقيا إلى حال أكثر رقيا، فمراحل التطور واحدة في مضمونها وأشكالها، لأن العمليات العقلية في الإنسان واحدة في جميع أنحاء العالم، وفي جميع العصور. [25]

النظام السياسي الأسري في دولة بابل:

الأسرة الأولى، حكم العموريين 1894 ق.م-1585 ق.م

وقد انحصر اهتمام ملوك هذه المملكة البابلية القديمة بتوسيع منطقة نفوذهم في وسط بلاد الرافدين وبإقامة بعض الأبنية ولاسيما الدينية منها كمعبد الإله مردوخ، وبتشييد التحصينات والأسوار وتدعيمها لحماية المدينة من الاعتداءات الخارجية. وكان من أشهر ملوكهم سادسهم حمورابي(1750-1792 ق.م) الذي استطاع التغلب على جميع خصومه من ملوك الممالك المجاورة (لارسا وماري وأشنونة)، وبسط سلطته على بلاد الرافدين كلها منهياً بذلك حقبة طويلة من الانقسام والفرقة امتدت منذ أواخر العصر الأكدي .ونتيجة لشهرة بابل في تلك الحقبة صار القسم الجنوبي من بلاد الرافدين يسمى بلاد بابل نسبة إليها [26]الحكم الكيشيوبقيت مملكة بابل هذه قائمة حتى عام 1595ق.م حين سقطت بيد الحثيين الذين انسحبوا منها بعد نهبها واستولى على السلطة جماعات هندية . أوربية عرفت باسم الكاشيين الذين حكموا بلاد بابل حتى منتصف القرن الثاني عشر قبل الميلاد. ونتيجة للضعف الذي عانته بابل في أواخر العصر الكاشي استطاع العيلاميون عام 1160ق.م احتلالها ونهب كنوزها.

وبعد ذلك بمدة قصيرة1137 (ق.م) قامت سلالة حاكمة في مدينة إيسن Isin سلالة إيسن الثانية استطاعت أن تقود المقاومة في وجه العيلاميين وتحرر بلاد بابل كلها من احتلالهم. واشتهر من هذه السلالة نبوخذ نصر الأول (1103-1124) ق.م الذي قام بحملتين ناجحتين على عيلام، لكن خلفاءه من بعده لم يستطيعوا الحفاظ طويلاً على قوة بابل

فخضعت في العهود اللاحقة لسيادة ملوك آشور، وتعرضت عام 689 ق.م للتخريب والتدمير على يد سنحريب نتيجة ثورتها عليه. غير أن ابنه وخليفته أسر حدون أعاد بناءها استرضاءً لأهلها ولكون أمه بابلية .[27]

عادت بابل إلى الظهور مرة أخرى في أواخر القرن السابع قبل الميلاد عاصمة امبراطورية كبيرة شملت بلاد الرافدين وبلاد الشام وقوة عظمى لها وزنها في تقرير سير الأحداث في الشرق القديم. [28] وقد أحرزت هذه المكانة بعد أن تمكن نابوبولاصَر Nabupolassar من السيطرة على تلك المنطقة وتنصيب نفسه ملكاً في بابل عام 625 ق.م.

وبعد أن استتب له الأمر هناك دخل في تحالف مع الميديين كان من نتائجه القضاء على الإمبراطورية الآشورية الحديثة .[29]

العصر الحديدي المبكر

الحكم الأشوري

الدولة الكلدانية: أقام الكلدانيون ،وهم إحدى القبائل الآرامية . في جنوبي العراق منذ أواخر العصر الكاشي، وكوّنوا إمارات عدة، كانت أكبرها إمارة بيت داكورين وبيت ياقين، وبيت نافو، في المنطقة الواقعة إلى الشمال من الخليج العربي .وسيطرت قبائل آرامية أخرى على المنطقة الممتدة بين مدينة بابل وبورسيبا.[30] أسس الحكم البابلي الجديد كلداني يدعى

نابوبولاصَر (605–626) ق.م. وكان هذا حاكماً عيّنه الملك الآشوري على منطقة القطر البحري المتاخمة للخليج العربي، ثم ما لبث أن وسع منطقة نفوذه بعد موت آشور بانيبال باتجاه الشمال حتى وصل إلى مدينة نيبور. ولمَّا لمس ضعف آشور تجرأ على دخول مدينة بابل وإعلان نفسه ملكاً عليها. [31] وبعد عشر سنوات هاجم الآشوريين عند نهر الزاب الأسفل ودحرهم، ثم حاصر مدينة آشور في العام 616 ق.م وارتد عنها. ولكن ظهور الميديين (الإيرانيين) ونمو قوتهم مكّنه وإياهم من القضاء على الآشوريين وإسقاط عاصمتهم نينوى في العام 612 ق.م. ثم تمت السيطرة الكاملة على سوريا على يد ولي العهد نبوخذ نصّر الذي قهر الجيش المصري الذي أرسله الفرعون نيكاو الثاني إلى كركميش للوقوف في وجه التوسع البابلي في عام 605 ق.م، وهو العام الذي مات فيه نابوبولاصر، وجلس فيه نبوخذ نصّر الثاني(562–605 ق.م) على عرش بابل، ولكن المصريين وإن تكبدوا خسائر جسيمة في معركة كركميش لم يتوقفوا عن محاولة العودة إلى سوريا. فكانوا يستعدون الحكام السوريين على البابليين، ومن بينهم أمير عسقلان في فلسطين الذي عاقبه نبوخذ نصّر ونهب مدينته عام 604 ق.م، ثم قرر بعد ثلاث سنوات مهاجمة مصر نفسها. ثم عاد إلى فلسطين من جديد لمهاجمة القبائل البدوية التي كانت موالية لمصر التي زاد شكه في نواياها حين تيقن من تفاهم جرى بين فرعونها وبين ملك يهوذا. فحاصر نصّر أورشليم حتى سقطت

بيده عام 597 ق.م واقتاد معه إلى بابل نحو 3000 يهودي أسرى، وعين عليها «صدقياً» والياً .وكان ذلك عند اليهود السبي البابلي الأول. [32] ثم عاد نصر فغزا أورشليم واقتحمها بعد أن حاصرها 18 شهراً في عام 586/587ق.م، ودمر هيكل سليمان ونقل خزائنه، ونفى أربعين أو خمسين ألفاً من أهلها «لينوحوا عند مياه الفرات» بحسب قول كتاب العهد القديم. وأطلق اليهود على هذا اسم »السبي البابلي الثاني .«وبعدها أعاد المدن الفينيقية التي استغلت الأوضاع وأعلنت العصيان إلى حظيرة الدولة البابلية، ولكن صور المنيعة استعصت عليه 13 عاماً حتى صالحته ورضيت شروطه .[33]

كان الملك البابلي نبوخذ نصّر الثاني من الملوك القلائل الذين جمعوا بين الكفاءة الإدارية والبراعة في قيادة الجيش. كما كان يتمتع بحس فني ومعماري رفيع. ويشهد على ذلك إعادته مدينة بابل إلى مكانتها الرائدة في العالم القديم التي كانت قد وصلت إليها في عهد سلفه حمورابي .فأمست أشهر مدن العالم القديم نتيجة إنجازاته وما خلف فيها من المعالم الحضارية، ما خلد اسمها .[34]

حكم نبوخذ نصّر الثاني نحو 43 عاماً، وهي مدة تعادل قرابة نصف حكم الأسرة الكلدانية، إذ خلفه على العرش ابن له، ثم توالى بعده اثنان من الملوك وخلفهما الملك نابونيد (555-

539ق.م) الذي وصل إلى الحكم عن طريق الانقلاب، وكان خاتمة المطاف للسيادة البابلية في تاريخ المشرق العربي القديم .[35]

كان نابونيد من كبار رجال الدولة في عهد نبوخذ نصر الثاني، وكان يتميز بمحاباته لإله القمر «سين» الذي كانت والدته كاهنة له، فغرست في نفسه تقديم عبادته على غيره من الآلهة، ولاسيما رئيس الآلهة البابلية مردوخ .فجرّ هذا عليه سخط الناس وكهنة مردوخ. [36] بدأ نابونيد حياته السياسية بالسير على خطا نبوخذ نصّر في قيادة الجيش وتفقد أقاليم المملكة، ومطاردة القبائل العربية في شمال غربي الجزيرة العربية، وعين ابنه نائباً له. فأساء الابن التصرف ولاسيما بتدخله في شؤون المعابد وأملاكها، بينما فضَّل هو المكوث في مدينة تيماء في شمال غربي الجزيرة العربية، لأسباب مجهولة مدة تقارب العشر سنوات بعيداً عن العاصمة بابل. ولمَّا شعر بالخطر الفارسي، عاد إلى العاصمة التي كان أهلها ساخطين عليه وعلى ابنه، وكانت تعاني أوضاعاً اقتصادية متردية واضطرابات سهَّلت على ملك الفرس قوروش الثاني دخول البلاد في العام 539 ق.م من دون مقاومة، إذ استقبله الأهالي بالترحيب، وفي مقدمتهم كهنة مردوخ، فعين قوروش ابنه قمبيز ملكاً على بابل .[37]

كانت الدولة البابلية الحديثة آخر دول بلاد ما بين النهرين الوطنية في تاريخ المشرق العربي القديم. وكان عصرها على قصره (539–626 ق.م) من أزهى عصورها السياسية والحضارية. وإن انتهى أثر بابل في التاريخ القديم في عام 539 ق.م دولة مستقلة، وانتهى دور آشور في عام 612 ق.م، فإن زوال أثرهما السياسي لم يتبعه زوال تأثيرهما الحضاري في الشرق والغرب معاً .[38]بلغت المملكة البابلية الحديثة (أو الكلدانية) أوج قوتها وازدهارها في عهد ابنه نبوخذ نصّر الثاني (562–605ق.م) الذي أنشأ كثيراً من الأبنية في بابل مثل برج بابل) زقورة الإله مردوخ) وشارع المواكب وبوابة عشتار وحدائق بابل المعلقة وبعض القصور والمعابد. [39]

ولكن مع عظمة بابل وازدهارها فإن قوتها أخذت تتراجع في عهد خلفاء نبوخذ نصّر الثاني إلى أن سقطت في عهد نابونيد Nabunid آخر ملوكها (539–555ق.م) بيد قورش الثاني ملك الفرس الذي حافظ عليها من التخريب والنهب وأمَّن سكانها على حياتهم مكافأة لهم على عدم مقاومتهم له وعلى فتحهم أبواب مدينتهم لجيوشه. ومرد ذلك كرههم ملكهم الذي حاول إحلال عبادة إله القمر سين محل عبادة الإله مردوخ معبودهم الرئيس. [40] وصارت بابل مركز الولاية التاسعة وإحدى العواصم الثلاث للامبراطورية الفارسية الأخمينية العالمية التي امتدت من آسيا الصغرى حتى وادي السند، وكان يحكم فيها الملوك الأخمينيون عدة أشهر

في السنة. ولما تولى داريوس الأول الحكم ثارت عليه بابل مرتين (522 و521ق.م) في محاولة للتخلص من الحكم الأجنبي واسترداد حريتها، لكن هذه المحاولة باءت بالإخفاق. [41]

وفي عام 482 ق.م ثارت مرة أخرى على إحشويرش Xerxes الذي انتقم منها بهدم أسوارها ومعابدها وزقورتها .وفي عام 331 ق.م احتل الإسكندر المقدوني بابل، فحياه سكانها بوصفه محرراً لهم من الفرس واعترفوا بحكمه. وفي محاولة منه لكسب ودهم قدَّم الأضاحي لمردوخ وأمر بإعادة بناء المعابد التي هدمها إحشويرش ووضع المخطط لإعادة بناء الزقورة وإقامة ميناء على الفرات لربط المدينة بالخليج العربي.

إدراكاً منه لأهمية بابل التاريخية والحضارية أراد أن يجعلها عاصمة لإمبراطوريته العالمية، لكن المنية وافته قبل تحقيق خططه إذ توفي فيها عام 323 ق.م .[42]

فقدت بابل في المراحل اللاحقة أهميتها بعد تأسيس سلوقس الأول عام 300 ق.م مدينة سلوقية نحو 90كم شمال بابل على نهر دجلة و اتخاذها عاصمة له، فانتقل قسم من سكان بابل إليها وتحولت الطرق التجارية إلى المدينة الجديدة، ولم يأت القرن الأول الميلادي حتى تحولت بابل إلى مدينة مهجورة .[43]

المبحث الثاني : النظام الملكي (الدولة الفرعونية)

كان نظام الملكية المطلقة هو الصيغة التي اتخذها نظام الحكم في مصر خلال العصر الفرعوني منذ بدايته وحتى النهاية ، ويقوم هذا النظام على أساس تركيز كل السلطات في يد الملك، غير أنه لما كان من المستحيل على الملك أن يباشر السلطات جميعها بنفسه كان طبيعياً أن يفوض غيره في مباشرتها، وأن يستعين ، من ثم ، في إدارة شئون البلاد بعدد من الموظفين الذين كانوا يعدون خداماً وتابعين له ، وقد أدت ضرورة الاستعانة بموظفين إلى وجود أجهزة إدارية مركزية و إقليمية ونستعرض فيما يلي الأسس التي قام عليها نظام الحكم والإدارة فنتكلم عن الملك ثم عن الوزير والموظفين والإدارات المتخصصة والحكم المحلي. [44]

1-الملك

إن نظام الحكم اتخذ، في مصر الفرعونية على الدوام ، صورة الملكية المطلقة ، فقد ساد الاعتقاد في إلوهية الملك شطراً عظيما من التاريخ المصري القديم ، واستقرت بين بدية مختلف السلطات وفيما يلي تتحدث أولاً عن الطابع الإلهي للملك، ثم عن سلطته المطلقة، وأخيراً عن القيود التي تحد من أطلاق هذه السلطة

الوهية الملك :

لم يكن يعد، خلال الشطر الأكبر من العصر الفرعوني ، أسنانا كسائر البشر وإنما كان يعد ابنا للإله ومن ثم إلها بنفسه ، وكان الناس يتحاشون ما استطاعوا ذكر الاسم المقدس للملك،

وبدلاً عنه كانوا يقولون مثلاً الآلهة أو الحاكم أو على الأخص جلالته كذلك كان الملك يلقب بالإله الطيب ، وبعد موته كان يشار إليه بأنه الإله العظيم .

وقد برزت عقيدة تاليه الفراعنة منذ العصر القديم، ويرى بعض الباحثين أن هذه العقيدة هرت بهدف ترسيخ دعائم الوحدة بين القطرين، فقد لاقي ملوك الأسرتين الأولي والثانية الكثير من الصعاب في سبيل إقرار هذه الوحدة والمحافظة عليها، وكان مرد هذه الصعاب إلى انتماء هؤلاء الملوك إلى الصعيد ونظر أقاليم الوجه البحري إليهم بوصفهم غزاة، فادعي الملك أنه الابن الشرعي لإله الشمس "رع".

ولتأكيد انتساب الفراعنة إلى الآلهة لجأ الكهنة، في بعض العصور، إلى تجسيم هذه البنوة وتصويرها في صرة بنوة مادية حقيقية، وطبقا لهذه العقيدة كان اله الشمس يتقمص جسد الملك الحاكم، ويدخل من ثم ليضطجع مع الزوجة الأولي العظيمة فينجب البذرة الإلهية التي تصبح فيما بعد الفرعون المقبل .[45]

و طبيعة الملك الإلهية هي أساس سلطته المطلقة، فإذا كان الملك إلها وجب ألا تكون لسلطته حدود، فهو يلك كل شيء وهو قادر على كل شئ، لكن هذه الطبيعة الإلهية، وأن منحت الملك سلطة مطلقة، تحمل بين طياتها تقييدا من نوع خاص لهذه السلطة، فالعدل من صفات الآلهة وإذا كان الملك إلها وجب أن يكون عادلا .[46]

ب- سلطات الملك :

قلنا من قبل أن فرعون كان مستقر السلطات جميعها، ففي يديه تتركز السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بالإضافة إلى السلطة الدينية، فالفرعون هو الرئيس الأعلى للدولة وهو مشرعها وهو القاضي الأعلى فيها وهو كاهنها الأكبر .[47]

وهو بوصفه الرئيس الأعلى الدولة يعلن الحرب ويعقد المعاهدات مع الدولة الأجنبية، وهو الذي يرسل إيها الرسل ويستقبل منها الوفود، وهو القائد الأعلى للجيش، وفي كثير من الأحيان لم تكن قيادة فرعون للجيش مجرد قيادة رمزية أو نظرية بل كانت قيادة فعلية حقيقية، فكثيرون هم الفراعنة الذين ساروا على رءوس جيوشهم وخاضوا بهم المعارك، والملك هو الذي يعين الموظفين ويرقيهم والموظفون مجرد تابعين له يسألون أمامه عن أعمالهم وله الحق في تأديبهم .[48]

والملك هو كما رأينا مستقر السلطة التشريعية، فهو وحدة صاحب الحق في إصدار المراسيم والقوانين، قد يفوض الملك في بعض الأحيان، وزيره في ممارسة هذه السلطة، لكن الوزير يمارسها تحت إشرافه، ومما يدل على أن الملك كان يباشر بنفسه أحيانا سلطته التشريعية ما جاء في مقدمة القانون الذي أصدره الملك حور محب، والذي سبقت الإشارة إليه، من أنه قد سن هذا القانون "بعد أن سهر الليالي والأيام يبحث جميع حالات الظلم في

البلد"، وأنه جمع كتابة "فأخذ هؤلاء الكتاب الملفات وكتبوا ما قال صاحب الجلالة بالحرف الواحد"، وكان يفرق فيما يصدر عن الملك من قرارات بين ما يعد قانونا وما لا يعد كذلك، ولم يكن من الجائز أن يصدر عن الملك قرار يخالف قانونا ولو كان هو الذي أصدره.[49]

صورة لأحد ملوك مصر الفرعونية

ثانيا : الوزير

يطالعنا منذ عصر الدولة القديمة منصب لعب شاغله، طيلة العصر الفرعوني، دورا بالغ الأهمية ألا وهو منصب الوزير، فالوزير كان على الدوام اليد اليمني للملك في إدارة شئون البلاد، وفي البداية كان هذا المنصب محصوراً، على ما يبدو، في أفراد أسرة الملك الحاكم، وفيما بعد أصبح من يشغلونه أشخاصا لا تربطهم بالأسرة المالكة رابطة قرابة وفي عصر الدولة القديمة والدولة الوسطي لم يكن الملك يستعين الا بوزير واحد، أما في عصر الدولة

الحديثة فقد جرت العادة بالاستعانة بوزيرين، تتوزع الاختصاصات بينهما على أساس أقليمي، فأحدهما، وهو المقيم في طيبة، يشرف على المنطقة الممتدة من أقصي الجنوب إلى آخر حدود أسيوط شمالا، أما الثاني، وكان يقيم في هليوبوليس، فيشرف على الوجه البحري ومصر الوسطي حتي أسيوط .[50]

وقد كان منصب الوزير منصبا له وزنه وخطره، يتضح ذالك من ألقا الوزير ونعوته، ففي الدولة القديمة جرت عادة الناس بأن يضيفوا إلى اسمه عبارة "له الحياة والصحة والسعادة"، وهي عبارة لم تكن تضاف الا لأسماء الملوك والأمراء، كذلك كانت تستعمل في مخاطبته نفس العبارات الرسمية التي كانت تستعمل مع الملوك خاصة، فالناس لا يتكلمون إلى الوزير وإنما يتكلمون أمامه، وهم لا يكتبون إلى الوزير وإنما "يرفعون كتابهم إليه ."

وقد انتقلت إلينا كتابات دونها وزراء على جدران مقابرهم ضمنوها وصفا لمكانتهم السامية وبيانا لما كانون يقومون به من أعمال، وإذا نحن طالعنا هذه الكتابات أمكننا أن تتصور مدى أهمية هذا المنصب ومدى خطر من كان يشغله .[51]

فاختصاصات الوزير كانت، كما هو واضح من المثالين السابقين، اختصاصات عديدة متنوعة، ورغم تعدد هذه الاختصاصات وتنوعها فإن من الممكن حصرها في بنود ثلاثة: اختصاصات إدارية، اختصاصات قضائية، وأخيرا اختصاصات تشريعية، فالوزير هو، من ناحية أولي، رئيس الجهاز الإداري بأجمعه، وقد عرفت مصر منذ عصر الدولة القديمة

نظاما بيروقراطيا تعددت فيه الوظائف وتنوعت وتفاوتت فيه درجات الموظفين، وقد أزداد النظام الإداري تشعبا وتعقيدا في عصر الدولة الوسطي وبخاصة في عصر الدولة الحديثة، وكانت الوظائف في تدرجها أشبه شئ بالهرم وكان مكان الوزير في القمة منه، فكان الوزير بصدر أوامره إلى الموظفين ويتلقي منهم التقارير في كل شئون البلاد الوزير بوصفه رئيس الجهاز الإداري كان له الحق في تعيين الموظفين وترقيتهم وتأديبهم عند الاقتضاء . كذلك كان الوزير يعد كبير القضاة وهو بصفته هذه يرأس محكمة عليا تختص بالفصل في القضايا الهامة، وفي تلك القضايا التي سبق الفصل فيها بواسطة محكمة أخرى ولم يلق الحكم الصادر فيها قبولا من المحكوم ضده، ويفخر الوزراء في نقوش مقابرهم بأنهم كانوا يحكمون بين الناس بالعدل .[52]

وفي الخطاب الذي وجهه تحو تمس الثالث إلى رخمارع عند تعيينه، إياه وزيرا يتكرر نصح الملك لوزيره بالتزام جانب العدل عند مباشرة القضاء، وفي بعض العصور كان يتدلي على صدر الوزير تمثال لمعت رمزا لوظيفته القضائية .[53]

كذلك كان الوزير يتمتع ببعض السلطة التشريعية، يدلنا على ذلك ما جاء في نقوش مقبرة منتوحوتب من أنه كان يسن القوانين غير أن صاحب السلطة التشريعية الأصيل هو الملك، والوزير لا يملكها إلا على سبيل التفويض منه، كذلك لا شك أن الوزير كان يتمتع ببعض الاختصاص التشريعي من حيث لزوم توقيعه على القانون الصادر من الملك ومن حيث ضرورة تسجيل هذا القانون في ديوان الوزير.[54]

ثالثا: الموظفون

تميزت مصر، خلال عصرها الفرعوني، بكثرة موظفيها، فمنذ عصر الدولة القديمة ونحن نشاهدهم منبثين في أرجاء الدولة يؤدون للملك مختلف الأعمال، تدلنا على ذلك ألقابهم التي تعبر عن نوع وطبيعة الأعمال التي كانوا يقومون بها، فمنهم من كانوا يلقبون "بمستشاري الأوامر مدينتهم، ومنهم من كانوا يلقبون "بالمشرفين على أشغال الملك) أو "المشرفين على المهام الملكية "وهؤلاء كانت وظيفتهم إدارة الأشغال العامة، ومنهم من كانوا يحملون لقب "المشرف على بيوت الضحية والتموين" وهؤلاء كانت مهمتهم جمع ضرائب الغلال والماشية.

وهكذا، وقد تزايد عدد الموظفين في عصر الدولة الوسطي والدولة الحديثة بسبب اتساع نشاط الدولة وازدياد أعبائها. [55]

وقد كان الموظفون يتفاوتون في أهميتهم ومركزهم تبعا لتفاوت أهمية الأعمال الموكولة اليهم، ولهذا كانوا يخضعون لنظام رئاسي متدرج، وكان الجهاز الوظيفي، كما سبق أن قلنا، أشبه ما يكون بالهرم، ففي القاعدة صغار الموظفين أو الكتبة وفي القمة الوزير، وبين الكتبة والوزير العديد من الرؤساء. [56] ففي الدولة القديمة مثلا كان يقوم على رأس الكتبة و"المشرف" على الكتبة "رئيس كتبة"، كما كان يتوسط بين الكهنة ومشرفيهم "وكلاء مشرفين" و "مساعدو مشرفين" وإلى هؤلاء يضاف "الرجال الأول" و" الرؤساء" و"العظماء" و "الرفقاء" وغير ذلك من الرتب، وبالإضافة إلى كل هذا كان هناك لقب "رئيس الأسرار" وهو يقابل ما يسمي الآن بالمستشار كان المستشارون منبثين في كل فرع من فروع الإدارة.

(كتبة يباشرون عملهم)

نظام الحكم في مصر القديمة :

الناحية السياسية: الفرعون هو صاحب السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية باعتباره إله يعبد والوارث الوحيد للأرض وكان الكهنة يشرفون على الشعائر الدينية حيث يطوفون بالبلاد لتثبيت هذه الطقوس وتعبيد الناس للفرعون وكانت لهم امتيازات كثيرة.

الناحية الإدارية : امتازت الإدارة في مصر القديمة بالتنظيم والتنسيق وكانت مقسمة إلى إدارة مركزية وأخرى محلية. [57]

الإدارة المركزية:هي القصر الملكي و يشرف عليها الفرعون بنفسه فكانت تأتيه التقارير والشكاوى اليومية ليدرسها ويتخذ الإجراءات اللازمة يساعده الوزير الأول ومجلس العشرة والمجلس الخاص الاستشاري المتكون من المقربين وأعوان الفرعون ويقوم بتنفيذ هذه الخطة مجموعة من الموظفين مهيكلين على شكل هرم مختارين على أساس الكفاءة ومن بين مهامهم إحصاء السكان الأراضي والحيوانات قصد جمع الضرائب وأحيانا كان الملك يقوم بنفسه بعملية المراقبة . [58]

<u>الإدارة المحلية:</u> لشساعة البلاد قسم الملك البلاد إلى 40 مقاطعة على رأس كل منها موظف يعينه الملك أو حاكم القصر وكان موظف المقاطعات يلتزم بالتطبيق الصارم لتعاليم الفرعون .

ووجد على مستوى القرى مجالس للحرفيين والكهان يترأسها أحدهم لكن دون أي سلطة . [59]

الناحية القضائية : كان الفرعون هو القاضي الأول كما وجدة محاكم عدة تتولى الفصل في المسائل وكان القضاة موظفو الفرعون يصدرون الأحكام باسمه وهناك نوعان: [60]

القضاء العام : يتولى الفصل في المسائل الناشئة بين الأفراد وهو على درجتين:

- الدرجة الأولى وهو محاكم المحافظات والإقليم .
- الدرجة الثانية على مستوى السلطة المركزية أو العليا المحكمة الاستثنائية بحيث كان بإمكان المتقاضي إذا لم يقتنع بالحكم الصادر من الدرجة الأولى أن يستأنف الحكم .

القضاء الخاص : محكمة الأشراف والنبلاء إذا كان أحد الخصوم غير عادي كالإداري أو من الأشراف يتولاها الفرعون بنفسه أو من ينوب عنه .

الناحية الاجتماعية : انقسم المجتمع في مصر القديمة إلى طبقتين هما:

الطبقة العليا : الحاكمة وعلى رأسها الفرعون والأشراف والنبلاء الذين يختار منهم الفرعون الوزراء والكهان والموظفين ليساعدوه في الحكم وكانت لهم امتيازات مالية ودينية وحملهم الألقاب السياسية ولا يخضعون للقضاء العام العادي ومنهم كذلك الجنود أكثرهم هم المرتزقة الذين منحت لهم نصيب من الأراضي لزراعتها والعيش منها . [61]

الطبقة الدنيا : وهي عامة الناس أغلبهم من الفلاحين يعملون تحت رقابة الموظفين والفلاحون مرتبطون بالأرض فإذا بيعت بيعوا معها كوسائل للإنتاج ومنها كانت طبقة العبيد وهم غالبا ما يكونوا عبيدا بسبب الحروب أو تكون أمة . [62]

نظام الأسرة :

الزواج: كان الزواج المعروف عنهم هو الزواج الفردي ثم أبيح تعدد الزوجات مع احتفاظ الزوجة الأولى بامتيازات . وكان عند بعض ملوكهم الزواج الإلهي حيث يتزوجون بأخواتهم وأحيانا بناتهم حفاظا على الدم الملكي وكان الزواج يتم بعقد مدني وديني وفي عهد بوخوريس أصبح العقد مدنيا فقط ولا بد من توثيق العقد وإلا ضاعت حقوق الأولاد .

و يحتوي العقد على الشروط المتفق عليها فيحق للزوجة تحديد المهر والنفقة الشهرية أو السنوية ويمكنها اشتراط عدم التعدد أو عدم الطلاق. [63]

انحلال الزواج

كان الطلاق نادرا بسبب التبعات المالية المترتبة ومن أساليبه جريمة الزنا عدم الإنجاب تطليق الزوجة لزوجها إذا كانت ثرية وتعيش في بيتها وله الحق في استرداد نص الصداق إذا لم يكن مخطئا و الملاحظ أن المرأة تمتعت بالأهلية القانونية الكاملة من تعاهد وتعاقد طلاق فهي أفضل من غيرها في المجتمع البابلي. [64]

المبحث الثالث :النظام الديمقراطي – الجمهوري (الدولة البونيقية)

النظام السياسي للدولة البونيقية

كانت الدولة البونيقية دولة عتيدة وأمة راقية، وقد جابت الأقطار، واختلطت بالدول الراقية، وبالأمم المتمدنة، فشاهدت مختلف النظم السياسية فيها فتكونت لها خبرة تامة في مجال السياسة، ودراية كاملة بأنواع الحكم التي تصلح بها الدولة.

فعرفوا كيف يضعون دستورا يليق بمزاجهم، ويتفق مع شخصيتهم العلمية وطموحهم، ويليق بمواقع دولتهم في المغرب. [65]هذه الدولة التي منيت بالمنافسين الأقوياء من الإغريق و الرومان، وحلت فيها أجناس كثيرة ليست كلها صديقا يعمل لخير الدولة وصلاحها، فسعدت الدولة بدستورها الحكيم الذي لم تقلد فيه أحدا، وإنما وضعيته على حسب مثلها العليا، وحلاجاتها ونبع منها فكان أحسن ما يليق بها. [66]

قد أعجب أرسطو شيخ الفلاسفة الذين عاش في القرن الرابع قبل الميلاد وعاصر الدولة البونيقية إبان ازدهارها وعرف أخبارها؛ أعجب هذا الفيلسوف بدستور الدولة وأثنى عليه. ورآه أحسن دستور يليق بهم، على ما فيه من عيوب انتقدها الفيلسوف الحكيم وعابها عليهم.وكان نوع الحكم الذي أخذ به البونيقيون على حسبهم في الرقي والنضوج. فكونوا في أول أمرهم على النظام الملكي الذي ألفوه في فينيقيا، وكانت عليه الدول الكبرى في تلك العهود.

وكان من ملوكهم المشهورين عملقار الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد. وفي القرن السادس قبل الميلاد اختار البونيقيون النظام الجمهوري فاخذوا به، وظلت عليه الدولة إلى سقوطها في القرن الثاني قبل الميلاد. [67]

دور أصحاب المال و التجار في النظام السياسي البونيقي:

وكانت الدولة البونيقية تميّزها الحركة التجارية منذ بداياتهم التاريخية لتواصلهم بالفينيقيين،لذلك ساد فيها الأغنياء، وكان سبب التقدم فيها هو المال ،فعلى حسب غنى المرء تكون منزلته في المجتمع.وكانت الوظائف العليا في الدولة لا يتولاها إلا الأغنياء.

وكان مجلس الشيوخ الذي هو مصدر التشريع، والهيئة الحاكمة في الدولة لا ينتخب له إلا الأغنياء. وكانوا يشترطون على المرشحين لمجلس الشيوخ أن يدفعوا للدولة مبلغ كبيرا من المال، وهو ما لا يستطيعه إلا الأغنياء. لهذا كان الحكم في يد الطبقة الارستقراطية. وقد ظل في أيديهم إلى القرن الثالث ق.م. استولى على الحكم في الدولة البرقاويون و على رأسهم عملقار وحنبل وصدر بعل. فاضعفوا نفوذ مجلس الشيوخ الذي يتكون من الأغنياء، واعتمدوا على الشعب فصاروا يرجعون إليه في المهمات، ويستعينون به لتغليب كفتهم على خصومهم الارستقراطيين.

إنّ تقديم قرطاجة للأغنياء إلى الحكم واعتمادها عليهم في تسيير أمور الدولة، هو سبب نكبتها، وتفوق الرومان عليها حتى دحروها وأزالوها من الوجود. [68]

إنّ الكفاءة العقلية والخلفية والإخلاص والتحية، ونكران الذات هو ما يجب أن يتوفر في الهيأة الحاكمة، ويراعي في انتخاب الحكام.وهذه الشروط لا تتوفر كلها في الأغنياء، لاسيما الإخلاص للدولة، وللتضحية بالمصالح الخاصة للمنفعة العامة، والجرأة والأقدام والشجاعة.

إنّ اغلب الأغنياء أذلاء أنانيون، يميلون إلى الراحة، ويؤثرون أن يخفضوا رؤوسهم على لدعة على أن يرفعوها إذا كان في ذلك مشقة أو تضحية. [69]

كانت الدولة البونيقية في اغلب عهودها على النظام الجمهوري. وفي أيام الجمهورية ازدهرت الدولة، وانطلقت كل كفا آتها للعمل، وانتفعت بنبوغ أبنائها، فترقت وحققت آمالها في كل الميادين، وكانت أغنى وأرقى دولة في العالم.

كانت الهيآت الحاكمة في الدولة البونيقية تتقسم إلى أربعة سلطات: [70]

1-السلطة التنفيذية: فيتولاها رئيسان ينتخبهما مجلس الشيوخ من عائلتين مختلفتين. ومدة رئاستهما سنة، ثم ينتخب غيرهما بعد عام أو يعيد انتخابهما إذا بدا صلاحهما وامن زيغهما واستبدادهما. وسبب تقصير مدة الرئاسة لهذين الرئيسين هو خوف الدولة من استبداد الرؤساء، وانحرافهما عن طريق الحكم الجمهوري، إلى استئثار الملوك الرأي. واستبدادهم في الأمور.

الدور السياسي للسلطة التنفيذية:

- تنفيذ ما تقرره السلطة التشريعية وهي مجلس الشيوخ.
- رئاسة مجلس الشيوخ
- استدعاء مجلس الشيوخ للانعقاد.
- إدارة جلساته العامة.
- قيادة جيوش البر والبحر.

وكان البونيقيون يسمون هذين الرئيسين بالسبطين.

2- مجلس الشيوخ (السلطة التشريعية) يتولاها مجلس الشيوخ. ويتركب من

ثلاثمائة عضو، عضوية كل واحد منهم مدى الحياة. وينتخب أعضاؤه من كبار التجار والصناع والفلاحين، وهم أرباب الثراء الواسع. وكذلك كبار قواد الحرب.ويشترط في العضو المنتخب لهذا المجلس ان يكون من عيان الأمة، ومن سراتها، وهم الأغنياء في هذه الدولة التي تمجد المال، ونجعله سببا للتقدم. كما يشترط فيه ان يكون من الكهول الذين حنكتهم التجارب وتكونت لهم منزلة في الأمة. وان يكون بونيقيا أصيلا، لا دخيلا من الجنسيات الأخرى.أما وظيفة هذا المجلس فهو الإدارة العليا لجميع شئون الدولة. فهو الذي يشهر الحرب، ويقرر السلم،وهو الذي يولي قوا الجيش ويعزلهم،وهو الذي يسن القوانين الجديدة، أو يعل القديمة وغير ذلك من مهمات الدولة.

إنّ مجلس الشيوخ هو رأس الدولة المفكرة، وسلطتها التشريعية، في قبضته كل الأزمنة، وهو المهيمن على كل الأمور، ليس لمجلس الشعب معه أي سيطرة،وأي نفوذ في الدولة.

3- محكمة المائة: ومن أجهزة لحكم في الدولة البونيقية محكمة المائة وأعضاؤها في الحقيقة مئة وأربعة. تنتخبهم الهيآت الخماسية التي تتركب من ابرز أعضاء مجلس الشيوخ، وأكثرهم كفاءة، وأحسنهم ماضيا في المجلس.

وهذه الهيآت لا ينتخبها المجلس ولكن ترشحها مكانتهم . فهم صفوة المجلس وخياره، يتطوعون بأنفسهم لعضوية هذه الهيآت، ويقومون بعملهم بدون اجر، وهم إلى هذا يستمرون أعضاء في مجلس الشيوخ. «ويمكن اعتبار هذه الهيآت الخماسية التي حدثنا عنها (ارسطو طاليس) كلجان تتكون في مجلس الشيوخ، وتتفرع عنه للاختصاص ببعض الأصناف من المسائل كالأمور الخارجية، والجيش،والبحرية،[71] والمالية، والأمور لدينية، وغير ذلك. وهي التي تنتخب أعضاء مجلس المائة، وعمل محكمة المائة هو مراقبة السبطين، وهما رئيسا الدولة، وقواد الجيوش، وجميع الحكام والموظفين الكبار في الدولة، ومحاكمتهم عند الاقتضاء، ومحاسبتهم على كل تقصير يكون منهم في شئون الدولة.وكان إنشاء هذا الجهاز الحكيم في الدولة، في منتصف القرن الخامس ق.م.وكانت ثورة داخلية قد نشيت في قرطاجنة، انتهت بسقوط آل ماقون (الذين كانوا يتولون الحكم) وبإنشاء مجلس يتركب من مائة حاكم أو قاض يقع

اختيارهم من بين الشيوخ .وتسمى هذه المحكمة العليا ديوان المائة. وبعد إنهاء كل حرب كان يقف لقواد أمم هذه المحكمة لتناقشهم. في أعمالهم، وتحاسبهم على تصرفاتهم، وتطالبهم بعرض جميع التفاصيل المتعلقة بنشاطهم. كل ذلك لحمل هؤلاء القواد على الانقياد والخضوع، ولحماية الجمهورية من (استبدادهم) ومحاولتهم قلب نظام الحكم، أو الاعتداء على هذه هي الهيآت الحاكمة التي تباشر مهام الدولة، وبيدها الحل والعقد .[72] سلطة الدولة «وهي التي أدارت الأمور في أول الأمر في حزم ودهاء وإخلاص، فازدهرت الدولة، وصارت أحسن دولة في العالم.مجلس الشعب ومع هذه الهيآت الحاكمة هيئة استشارية أو للتحكم هي مجلس الشعب يلتجئ إليها مجلس الشيوخ أحيانا ليحكمها في المسائل التي يقع فيها خلاف بينه وبين السبطين،ولكن قلما يقع هذا، لان السبطين كانا يتحاشيان معارضة مجلس الشيوخ وإثارته .

4-مجلس الاستشاريين و المراقبين : المجلس ينتخب أعضاؤه من صغار التجار، والصناع. والفلاحين، ومن العمال،ويسمى مجلس السوقة. وقد سلب مجلس الشيوخ في أول الأمر حقوقه، فصار أداة لا عمل لها تركت لإيهام العامة أنهم يشاركون في الحكم،و أنّ الدولة ديمقراطية تشارك في حكمه كل الطبقات. [73]

وقد بقى هذا المجلس معطلا إلى ان توالى الحكم آل برقة وهم من طبقة الشعب في لقرن الثالث والثاني ق.م. وكان آل برقة ضد العائلتين الاروستقراطيتين اللتين تولتا الحكم قبلهم وهم الماغونيون، والحنونيون فاستعانت بالشعب عليهما وعلى مجلس الشيوخ الذي كان اوروستقراطيا بعارض البرقاويين الشعبيين. فرجع لمجلس الشعب اعتباره، وأصبح له في سياسة الحكومة كلمة، وفي الميدان السياسي اعتبار.[74]

هذا هو النظام السياسي للدولة البونيقية في عهود أزهارها وعظمتها.إنّ اختلاط الفينيقيين بالبربر وامتزاج لم البربري بالدم الفينيقي قد أكسب الفينيقيين خصائص البربر وهي الميل إلى حكم الشورى، وكره الاستبداد والمركزية الطاغية في الحكم، فآثروا النظام الجمهوري العادل، فكانوا من اسبق الناس إلى حكم الشورى، والى هذا الأسلوب الجمهوري الذي قلدهم فيه الرومان فسعدوا.[75]إن المغرب من أول الأقطار التي اهتدت إلى النظام الجمهوري الحقيقي فشرعته للناس، وان فضله على الإنسانية بهذا لعظيم، وان ما بلغه في قيمه في ظل دولته البونيقية العظمى من وقي وسعادة ومجد لمكافأة له على طبعه السليم الذي هداه إلى هذا النظام،وعلى نضوجه الذي جعله يأبى حكم الفرد المستبد، ويؤثر حكم الجماعة العادل.[76]

المبحث الرابع: نظام المدينة الدولة (الدولة الإغريقية)

وعلى الرغم من أن الحضارات الشرقية القديمة قد شهدت تطورا في مختلف المجالات وخلفت كتابات تشير إلى نظمها وقوانينها التي توضح معالم النظم السياسية التي سادت كلا منها، وتركت أعمال فكرية يمكن أن تعتبر بداية فعلية لتاريخ الأفكار السياسية، إلا أن الفكر السياسي في بلاد الإغريق يعتبر نقطة البداية للفلسفة والفكر السياسي لما شهده هذا العصر من تطور وما عرفته الفلسفة من بداية الانفصال عن الأسطورة. تعد حضارة بلاد الإغريق من بين أعرق الحضارات الإنسانية التي ازدهرت منذ القرن الخامس قبل الميلاد متأثرة بالحضارات التي سبقتها في الشرق القديم كالفارسية والفينيقية والمصرية.[77]

عرف سكان بلاد الإغريق بالهيلينين نسبة إلى hellas الذي يعتقد أنه الأصل الذي ينحدرون منه، كانت البلاد مقسمة إلى مجموعة من الدويلات سميت كل منها بالمدينة Polis التي كانت تعني مجموعة من المدن الصغيرة، والقرى المتجمعة حول مدينة مركزية، مثل مدينة أثينا، ومدينة إسبرطة، حيث شكلت دولة "المدينة" نموذج متميز من الممارسة السياسية مبني على المشاركة المباشرة في مناقشة أمور إدارة المدينة، مما جعل منها النواة الأولى التي مهدت لظهور أسلوب حكم قائم على مشاركة "الشعب" في اتخاذ القرارات، أو ما سمي ب demos-kratos الكلمة الإغريقية المركبة التي تعني حكم- الشعب.[78]

الظروف الاجتماعية لدولة المدينة :

كان التنظيم الاجتماعي في بلاد الإغريق قائم على التقسيم الطبقي للسكان حيث يمكن التمييز بين ثلاثة طبقات:[79]

1 طبقة المواطنون الأحرار: وتشمل فقط الأفراد من أصل أثيني وهذه الفئة تحكم وتسير المدينة، لما لهم من مؤهلات ومقدرات عقلية وبدينة، حيث كان الأثينيون يعتقدون أن لكل فئة في المجتمع أدوارها التي تتناسب مع مؤهلاتها العقلية والبدنية، فئة المواطنين الأحرار كانت أقل عدد من الفئات الأخرى وكانت تحتكر ملكيات الأراضي والمال، لم يكن أعضاء هذه الفئة متفقين دائما على الطريقة المثلى لإدارة شؤون الحكم.

2 طبقة الأجانب: هم الأجانب الذين يمارسون التجارة في أثينا وهم أحرار ليسو عبيد، لكن ليس لهم أي حقوق سياسية ولا يشاركون في إدارة شؤون الحكم، وبقاؤهم داخل المجتمع مرتبط بحسن تصرفهم وعدم المساس بالمصلحة العامة.

3 طبقة العبيد: طبقة ليس لها لا حقوق سياسية ولا اقتصادية مهمتها هي العمل لضمان عيش الفئات الأخرى وإشباع حاجياتها، تقوم بالأشغال الشاقة ولا تتمتع بالحرية.

الظروف الاقتصادية :عملت الدويلات اليونانية على ضمان اكتفاءها الذاتي للحد من الاعتماد على الدويلات الأخرى، كما كانت هذه الدويلات تلجئ للحروب فيما بينها بحثا عن المكاسب والمغانم المادية، من أجل التوسع والحصول على الأراضي الزراعية.[80]

كان التنظيم الاقتصادي داخل دويلة أثينا قبل إصلاحات "صولون Solon 594 "ق.م قائم على احتكار النبلاء لملكية الأراضي بشكل يمنع الفئات الأخرى من منافستهم أو الحصول على فرص لكسب ملكيات أو توسيعها.[81]

عملت إصلاحات "صولون" على إلغاء نظام الرق بسبب الديون، وجعل أساس الاشتراك في الحكم مقدار الثروة التي ملكها الفرد، لقد ساهمت هذه الإصلاحات في استقرار المجتمع الأثيني لكنها لم تمنع من استمرار التفاوت الطبقي.[82]

الظروف الثقافية :يبرز تأثر الحضارة الإغريقية بحضارات الشرق القديم في الديانات المتعددة التي سادت أثينا والمدن الأخرى، والتي كان أساسها تصور مبني على تعدد الآلهة، فكان الإغريق يعتقدون أن لكل ظاهرة طبيعية إله، ولكل شهر آلهة. عرفت الحضارة الإغريقية نهضة أدبية وفنية تجلت في الأعمال المميزة في مجالات الشعر والخطابة وفن المسرح والموسيقى، كما أبدعوا في فنون العمارة، النحت، والفلك. [83]

الظروف السياسية :لقد شكلت المدينة "Polis"بالنسبة للإغريق الوحدة المثالية للحياة الاجتماعية والسياسية، حيث كانت فضاء للمشاركة السياسية المباشرة في إدارة شؤون الحكم، بالنسبة للأثينيين الأحرار فقط، وبعيدا عن هذه النظرة العنصرية الواضحة، فإن المدينة كانت تجسد صورة المجتمع الإنساني المتكامل. [84]كما كانت المدينة تبشر على الأقل بالصورة الحديثة للدولة، ومن هنا ظهر تعبير "الدولة–المدينة"،أو دولة المدينة. إن أهم ما ميز الحياة السياسية داخل مدينة أثينا هو النمـــوذج المميز لإدارة شؤون الحكم الذي مثل موضوعا ومجالا للتأمل والتفكير بالنسبة للمفكرين السياسيين في تلك الفترة. [85]

التنظيم السياسي لدولة المدينة :[86]

كان التنظيم السياسي في أثينا مبني على مشاركة المواطنين بصورة مباشرة في إدارة شؤون الحكم، كان المواطنون يحضرون الاجتماعات العامة ليناقشوا الأمور السياسية ويتخذوا القرارات اللازمة. كان التنظيم السياسي قائما على مجموعة من الهيئات العامة:

أ. الجمعية العمومية "الإكليزيا": تتكون من المواطنين الأحرار الذين بلغوا سن العشرين، تمثل أعلى سلطة، تجتمع عشر مرات في السنة، من مهامها الأساسية التصويت على القوانين، وتعيين القادة العسكريين.

ب. المجلس النيابي: أو مجلس الخمسمائة يشبه في مهامه مجلس الوزراء الحالي، يتكون من خمسمائة عضو، يمثلون القبائل الأثينية العشرة. من مهامه تحضير أعمال الجمعية العمومية، مراقبة القضاء، إعلان الحرب، توقيع المعاهدات و فرض الضرائب. كما كانت المحاكم أيضا تشكل جزءا رئيسيا من التنظيم السياسي في أثينا، كونها تسهر على حل النزاعات، وتطبيق القانون.

تعتبر إسهامات أفلاطون وأرسطو من بين النماذج المتميزة التي تعكس المستوى الذي بلغه الفكر السياسي اليوناني في أثينا،إلى جانب إسهامات طائفة السفسطائيين، وفلسفة سقراط التي تعتبر الأصل الذي تفرع عنه فكر أفلاطون وأرسطو، والكتابات السياسية ل"فالياس"، "هيبوداماس "وغيرهم من الفلاسفة الإغريق. [87]

عاصر سقراط السفسطائيين وعارض أفكارهم وتصوراتهم حول المصلحة الفردية حيث رأى بأن المصلحة الفردية لا تنفصل مع المصلحة العامة، ودعا إلى ضرورة احترام القوانين وإسناد الحكم إلى الحكماء والفلاسفة لتحقيق العدالة. يعتقد سقراط بأن السياسة فن وحكمة وبالتالي ينتقد فكرة اختيار الحكام بالقرعة بل يؤيد مبدأ الكفاءة وسيادة الجمعيات العامة في اختيار الحكام. [88]

أفلاطون Plato 347-427 ق.م:

فيلسوف مثالي ومفكر سياسي يوناني، يعد من أهم المفكرين السياسيين الإغريق الذين اهتموا بدراسة النظريات السياسية ونظم الحكم، ساهم في إرساء الدعائم النظرية الأولى لعلم السياسة. كانت النهاية المأساوية لسقراط (الإعدام) سبب في عزوف أفلاطون في ما بعد عن الحياة السياسية، زيادة على أن تلك الفترة تميزت بالحروب والثورات الداخلية والخارجية والصراعات حول السلطة، مما دفع بأفلاطون إلى مغادرة أثينا سنة 399 ق.م والتنقل عبر دول المتوسط قبل أن يعود إلى أثينا.[89]

تميزت حياة أفلاطون بحدثين هامين:

الأول تأسيسه للأكاديمية (كايموس) سنة 388 ق.م وهي مدرسة اختار أن يدرس فيها الفلسفة والحكمة ومختلف العلوم ليعد الشباب الأثيني لممارسة الحكم.

الثاني احتكاكه بملك إيطاليا "ديونيسوس" حيث اعتبر عمله لدى هذا الأخير فرصة لتجسيد أفكاره، حيث كان يعتقد بأن الحاكم لابد أن يجمع بين الحكمتين السياسة والفلسفة، وكان عليه أن يعلمهما لهذا الحاكم، لكنها كانت تجربة فاشلة وانتهى المطاف بأفلاطون أسيرا لدى هذا الملك.[90]

معظم الأفكار السياسية لأفلاطون كانت ردا على الأوضاع السيئة والواقع السياسي المتعفن وتجسدت في المحاورات التي كتبها في مراحل مختلفة من حياته" .الجمهورية"، "السياسي"، "القوانين."

الجمهورية : يلخص كتاب الجمهورية أهم الأفكار السياسية لأفلاطون وهو عبارة عن محاورة يجريها على لسان معلمه سقراط حيث تناول قضايا تخص جوانب مختلفة من الحياة: الدولة الصالحة، الحياة الصالحة، ماهية الخير، الفلسفة والأخلاق. ويركز أفلاطون من خلال مؤلفه على تلازم الفضيلة والمعرفة. كما خصص جانب كبير من " الجمهورية" للحديث عن تصوره للدولة المثالية أو المدينة الفاضلة التي تسود فيها العدالة الاجتماعية والسياسية، حيث تقوم هذه الدولة في نظره على تقسيم طبقي للمجتمع لكل طبقة أدوار أو مهام تتطابق مع مؤهلاتها واستعداداتها. و تتمثل فيما يأتي:

طبقة الحكام: هم الفلاسفة المتصفون بالفضيلة والحكمة يديرون شؤون الدولة.

طبقة المنتجين: العمال الحرفيون مهمتهم تأمين حاجات المواطنين.

طبقة الجند: مهمتها حراسة الدولة و الدفاع عنها. [91]

ميزّ أفلاطون في كتاب الجمهورية بين خمسة أشكال من الحكومات:

1 – حكومة الفلاسفة: إن قيام حكومة الفلاسفة هي غاية النظام التعليمي الذي يساهم في تكوين نخبة من الفلاسفة المؤهلين لإدارة شؤون المجتمع. حيث أن الفلاسفة لا يسعون إلى مصالح شخصية أو مكاسب فردية، بل همهم هو تحقيق العدالة وخدمة المواطنين. حكومة الفلاسفة هي النموذج الذي تصوره أفلاطون في جمهوريته الفاضلة، و النموذج يحمل شيء من الوصاية على خيارات الشعب من طرفهم لكونهم أدرى بمصلحة الجماعة وبالتالي هم أولى بالحكم من غيرهم. [92] بعد زوال حكومة الفلاسفة تتوالى حسب أفلاطون أشكال أخرى من الحكومات الفاسدة لا تحقق المثل الأعلى أو النموذج الأمثل للعدالة في الدولة:

1. الحكومة التيمقراطية Timocratie حكومة الأقلية العسكرية تنشأ من تخلي أبناء الفلاسفة الذين يتولون الحكم عن الفضيلة والتوجه نحو خدمة المصالح الشخصية والميل نحو الحروب لكسب المغانم المادية.
2. الحكومة الأوليجارشية Oligarchie حكومة أقلية الأغنياء الطامحين إلى كسب المنافع والثروات، تتولد من الحكومة السابقة عليها حينما يتحول المثل الأعلى لدى الحكام من تحقيق المجد العسكري إلى تحقيق المكاسب المادية، يقل تقدير الفضيلة ويزداد تقدير المال.

3. الحكومة الديمقراطية تقوم حين تثور الأغلبية في المجتمع ضد حكم الأقلية الغنية وتقيم نظام ديمقراطي يتمتع فيه الأفراد بالحرية، لكن هذه الحرية ستؤدي إلى فوضى يصعب التحكم فيها.
4. حكومة الطغيان تنشأ نتاج التطرف في ممارسة الحرية المؤدية إلى الفوضى المطلقة، حيث يظهر شخص المنقذ الذي يعد الناس بالعدل والمساواة، لكنه سرعان ما يتحول إلى طاغية مستبد حين يتمكن من الحكم. [93]

"السياسي" تعتبر محاورة السياسي بداية تحول أفلاطون نحو الواقعية، حيث يعتبر مرحلة وسطى بين الفكر المثالي في" الجمهورية" والفكر الواقعي في " القوانين."

ناقش أفلاطون في محاورة السياسي أو رجل الدولة فن السياسة باعتباره العلم الملكي الذي يهتم بالدولة، كما تحدث عن السياسي أو رجل الدولة باعتباره العارف بمجال الحكم، حيث ظل أفلاطون يعتقد أن أهم ما في الدولة هو حاكمها وإن كان من الصعب أن يتوافر الفيلسوف الذي يحكمها فمن الضروري توفر هذا الحاكم السياسي المتخصص المزود بمعارف حول شؤون الدولة كبديل.

يقدم أفلاطون في "السياسي" تقيم آخر لأنواع الحكومات: حيث يحدد ثلاثة أشكال صالحة: ملكية الفرد العادل، الأرستقراطية، الديمقراطية المعتدلة .وثلاثة أشكال غر صالحة: حكومة

الطغيان، الحكومة الأوليجرشية، حكومة الديمقراطية المتطرفة. [94]

"القوانين": كتب أفلاطون محاورة "القوانين" في مرحلة متأخرة من عمره كتبه بعد حوالي 30 سنة بعد محاورة الجمهورية، وتبدو أفكاره من خلالها أكثر واقعية، إذ يقر بوجوب سيادة القانون وضرورة خضوع الحاكم الفيلسوف للقانون مثل بقية الأفراد حيث اعتبر القانون هو السلطة العليا وليس الفيلسوف الحكيم. فلابد للدولة من دستور تقوم عليه. [95]أما نظام الحكم الذي رجحه أفلاطون من خلال "القوانين" هو نظام الحكم المختلط الذي يجمع بين مبدأ الحكمة في النظام الملكي ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي، فتقوم لسلطة بالحكمة وتعدل الحرية بالنظام، هذا هو المبدأ الذي تقام عليه الدولة الفاضلة التي لا تكتمل أسسها إلا بتوفر مجموعة من الشروط:

1 – شروط طبيعية مادية: المساحة، الأرض الخصبة، الموقع الحصين،...

2 – نظام اجتماعي: ملكية خاصة، نظام أسري، تقسيم طبقي...

3 – نظام تعليمي: التربية الفاضلة. [96]

أرسطو طاليس 384-322 ق.م:

فيلسوف يوناني، مفكر سياسي ، مؤسس علم المنطق وعدد من فروع المعرفة الأخرى، اعتمد منهجا علميا قائما على الملاحظة والمقارنة، عرف بنزعته الواقعية مقارنة بمعلمه أفلاطون ذو النزعة المثالية.ولد في مقدونيا سنة 384 ق.م من عائلة شريفة ، درس في أكاديمية أفلاطون وتأثر بأفكاره، بعد وفاة أفلاطون رحل إلى مقدونيا ليدرس الإسكندر المقدوني، ثم عاد إلى أثينا ليفتتح مدرسته، توفي سنة 322 ق.م. [97] اعتمد منهجه العلمي على محاولة استقراء التاريخ وتحليل أحداثه،درس وقارن بين 158 دستور يوناني، حيث قارن تجارب كل دويلة من الدويلات اليونانية، معتمدا في دراستها على الملاحظة ، جمع المعلومات، ترتيبها ثم وضع نتاج وقواعد عامة.[98] السياسة بالنسبة لأرسطو هي فن الحكم الذي يستمد أصوله من واقع الشعوب وأنظمة الحكم السائدة به، وبالتالي هذه هي الحقائق الجديرة بالدراسة والتحليل وليس النظريات التجريدية. جاءت معظم الأفكار السياسية لأرسطو في كتاب الأخلاق والسياسة وكتاب الدساتير. والأصل في تكوين المجتمع الإنساني هو الأسرة التي تعتبر الخلية الأساسية في المجتمع، حيث تلبي الحاجبات الضرورية للفرد في مرحلة أولى لكن تطور حاجات الفرد وعجز الأسرة عن تلبيتها يؤدي إلى تجمع الأسر مكونة قرية.

وإذا تعددت مطالب القرية واحتاجت إلى غيرها من القرى تكونت الدولة أو المدينة التي تعتبر ثمرت تطور المجتمع الإنساني وهي التنظيم الأسمى.[99]

وعلى غرار ما فعل أفلاطون فقد تصور أرسطو شروطا لتحقيق المدينة الفاضلة:[100]

الشرط الأول متعلق بمساحة الدولة إذ يرى أنه من الضروري أن تكون محدودة بحيث تكفي حاجة المجتمع دون إسراف، وهو ضد فكرة الدولة المترامية الأطراف (الإمبراطورية).

الشرط الثاني يتعلق بموقع المدينة الذي يجب أن تكون به تربة خصبة ويستحسن أن يكون له منفذ على البحر، ويكون حصينا تجاه الاعتداءات الخارجية.

الشرط الثالث السكان ، يجب أن لا يقل عددهم عن الحد الأدنى الضروري لكفاية المدينة نفسها ولا يزيد عن الحد الأقصى (100 ألف) فيختل النظام ويتعذر الحكم الصالح، وللحفاظ على هذا الحد يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة(تحديد سن الزواج، قتل المشوهين)

الشرط الرابع يتعلق بعناصر الدولة وهي في نظره: القائمون بتوفير المواد الغذائية، رجال الحرب، طبقة الأثرياء، رجال الدين، طبقة الحكام ورجال القضاء.

الشرط الخامس نظام التربية يساهم في تنشئة المواطن الحر الصالح، حيث يقسم أرسطو أطوار التربية إلى مراحل حسب الفئات العمرية ويحدد لكل مرحلة طبيعة المعرفة التي يجب أن تدرس بها.

أما في ما يخص أشكال الحكومات فقد أكد بأن الحكومة الصالحة هي التي تحقق سيادة القانون والعقل، وميز على هذا الأساس بين أنماط صالحة وأخرى فاسدة. [101]

الحكومة الصالحة:

1 – الحكومة الملكية: حكومة الفرد الفاضل العاقل و العادل.

2 – الحكومة الأرستقراطية: وهي حكومة الأقلية العادلة أي النخبة التي تحتكر السلطة والعلم.

3– الحكومة الديمقراطية يكون الحكم فيها للأغلبية، تسودها المساواة والحرية وتحقق الصالح العام.

الحكومات الفاسدة هي:

حكومة الطغيان: حكم الفرد المستبد الطاغي المستند إلى القوة.

الحكومة ديماجوجية أو حكومة الدهماء: حكم الأغلبية الفقيرة الذي تسوده الفوضى.

الحكومة الأوليجارشية: حكم الأقلية الغنية غير العادلة التي تراعي مصالحها الضيقة.

النظام الأرستقراطي (نفوذ المال و الأعمال):

حدث في بداية القرن الثامن قبل الميلاد،تحولا جديدا في نظام الحكم الإغريقي، فظهر في الصورة مقوما أخرمن مقومات المجتمع، هو المقوم الاقتصادي ،فأنهى دور الملوك في نظام الحكم السياسي،فكان لهم زحف على مختلف سلطات الملك،و أدى ذلك إلى سقوط العديد من الحكومات الملكية لتحل محلها حكومات جماعية تسيطر عليها الأرستقراطية، بفضل بسط نفوذ المال و التجارة في المجتمع اليوناني.[102]

و قد قام هذا النظام على 3 دعائم رئيسة و هي :

الدعامة الاقتصادية : يعتبر الأرستقراطيون أصحاب الأرض،سواء كانت زراعية أم ملكيات خاصة، فهم أصحاب التصرف التام على الأرض أو من يعملون فيها، و بالتالي تتحكم في السيطرة على الإنتاج الاقتصادي ومنه على أفراد المجتمع اليوناني.

2 – الدعامة العسكرية: سمح نفوذ الطبقة الارستقراطية أن تكون صاحبة القوة العسكرية في البلاد فالحروب بين المدن اليونانية كانت محدودة الحجم لا تزيد عن غارات متبادلة بينها،و لعدم وجود جيش نظامية دائمة ، و إنما كانت القوة العسكرية تقوم على أساس التعبئة المؤقتة،لمجابهة أي ظرف دفاعي أو هجومي. كان المقاتل الإغريقي يتكفل بتسليح و تجهيز نفسه و أتباعه لتلك المعارك، و لأن الارستقراطيين يملكون المال الوفير فتمكنوا من تجهيز

أنفسهم و أتباعهم كفرسان يملكون أفضل الخيول، و أحسن الأسلحة و أشدّها،

ما جعلهم يستغلون هذه القوة لصالحهم، في الحفاظ على أراضيهم والسيطرة على أراضي المدن المجاورة من جهة أخرى.

3-**الدعامة القانونية:** بعد إبطال الارستقراطيين صلاحيات الملك ، و بسط نفوذهم على مقاليد الدولة،شرّعوا قوانين المدينة و نظموا الأحكام و القوانين،و عينوا على رأس السلطة القضائية قضاه و أنشئوا محاكم للتقاضي، و كان ذلك دعما للارستقراطيين في إدارة نظام الحكم و السياسة . [103]

المبحث الخامس :النظام الإمبراطوري (الدولة الرومانية):

نشأة مدينة روما : ليست هناك رواية معتمدة خالية من الشك حول نشأة مدينة روما فنشأة هذه المدينة مسألة يحيط بها الشك والغموض من كل جانب وقد يرجع ذلك إلى فعل الزمان وقد يرجع ذلك إلى تعمد المؤرخين الرومان التحفظ في سرد تاريخهم الأول . وعلى اية حال وبعيدا عن مجال الأساطير فمن المرجح تاريخيا ان الشعوب التي تكونت منها مدينة روما كانت تقطن تلال اللاتيوم في حوالي القرن الثاني عشر ق . م في منطقة خصبة تتميز بترتبها البركانية التي كانت مصدر سعادة وخطر لهم . وقد تعرضت روما للغزو أكثر من مرة ولكنها ظلت صامدة ومتألقة و مع القرن السابع الميلادي وصل المجتمع إلى درجة من الاستقرار ورسوخ في الأركان مما دفع المؤرخين إلى الاعتقاد بأن مدينة روما قد أنشأت في هذا التاريخ . [104]

تطور النظم السياسية الرومانية:

العصر الملكي : ويطلق المؤرخون على المرحلة القديمة لتطور المجتمع الروماني المرحلة الملكية أو القيصرية ورغم الغموض الذي يحيط بهذه المرحلة إلا انه من الممكن الوصول من الآثار التي تحت أيدي الباحثين إلى مجموعة من الاستنتاجات عن الأحوال الاجتماعية والسياسية العامة لهذه الفترة . ولقد حافظ المجتمع في ذلك الوقت على العلاقات القرابية كأساس للتنظيم الاجتماعي فالتنظيم الاجتماعي للمجتمع الروماني في ذلك الوقت كان يقوم على أساس الوحدات الأبوية، و الأب هو رأس العائلة وممثلها وله في داخلها سلطة مطلقة

على الأشخاص والأشياء. ويرى الباحثون ان مدينة روما في هذا الوقت كانت تتكون من ثلاثمائة سلالة وان كل عشر سلالات كانت تتحد في تجمع أكبر هو العشيرة . قد تميز المجتمع الروماني في العصر الملكي بكونه مجتمعا محدود العدد مغلقا في علاقاته الخارجية مع المجتمعات الأخرى بدائيا في نشاطه الاقتصادي .[105]

و طبيعي أن تنعكس هذه الخصائص كلها على نظام الحكم في ذلك الوقت كان الملك هو الرئيس الأعلى المنتخب للمدينة الذي يتولى الحكم مدى الحياة. وبهذه الصفة يتمتع الملك بسلطات سياسية و دينية و قضائية فهو القائد الأعلى للجيش وهو الرئيس الإداري الأعلى وهو الكاهن الأكبر الذي يقوم بأعباء العبادة العامة في المدينة .[106]

وكان مجلس الشيوخ يختص بالنظر في الشئون الهامة للجماعة ويتكون هذا المجلس من رؤساء السلالات الثلاثمائة التي تتكون منها مدينة روما . وبجانب مجلس الشيوخ وجدت المجالس الشعبية أو مجالس العشائر وهي مجالس تمثل العشائر التي وجدت في روما وقد اختلف المؤرخون حول اختصاصات هذه المجالس فبينما يرى البعض أنها كانت واسعة تتمثل في إصدار القوانين وانتخاب كبار المسئولين بما في ذلك الملك .[107]

تأثير الطبقة العامة على صياغة شكل التنظيم السياسي في المرحلة الملكية:

ثمة روايات يرويها المؤرخون عن أن القرون الأولى لإنشاء مدينة روما قد شهدت قلاقل اجتماعية أدت إلى تحلل الشكل العشائري القديم لتنظيم المجتمع ورغم انه لا تتوافر معلومات دقيقة عن تاريخ هذه القلاقل على وجه التحديد وعن مجريات أحداثها إلا أنه من المرجح أن ثمة صراعات قد حدثت بين طبقة العامة من ناحية وسكان روما الأصليين من ناحية ثانية الأمر الذي أدى إلى تدخل الملك الروماني قبل الأخير سرفيوس توليوز.[108]

وقد كان لهذا التقسيم أهميته العسكرية، فضلا عن أهميته السياسية فمن ناحية قام الجيش الروماني على أساس من التقسيم الجديد للطبقات الرومانية إذا التزمت كل طبقة بتقديم عدد من الكتائب للجيش وتضم كل كتيبة مائة شخص فتلزم الطبقة الأولى تقديم 80 كتيبة من جنود المشاة و 81 كتيبة من الفرسان ، أما الطبقة الخامسة فتقدم عشرين كتيبة من كتائب الأسلحة الخفيفة . و تبدو الأهمية السياسية لهذا التقسيم في أن الكتيبة أو وحدة المائة لم تكن مجرد وحدة عسكرية، بل كانت كذلك وحدة سياسية .[109]

مراحل النظم السياسية الرومانية:

المرحلة الجمهورية –:

يحدد المؤرخون بداية هذه المرحلة بعام 509 ق .م وقد اختفى النظام الملكي في ظروف تاريخية تبرز وسط الغموض المحيط بها من كل جانب أبرزها أحداث الصراعات العسكرية بين روما وبين القبائل المجاورة لها وعلى أي حال فقد تميزت هذه المرحلة بانتقال سلطة الملك باستثناء الوظيفة الكهنوتية إلى اثنين من الحكام يسمون القناصل لكل منهما حق الاعتراض على قرارات الأخر ينتخبان سنويا بواسطة مجلس الكتائب وعندما زادت أعباء القنصلين بدء في الاستعانة بعدد من الموظفين يعاونهما في مباشرة شئون الحكم والإدارة والقضاء وكان الموظفون يخضعون بداية الأمر خضوعا وظيفيا للقنصلين وبمرور الزمن

استقل هؤلاء الموظفون عنهما وأصبحوا يختارون بواسطة مجلس الكتائب ويمارسون مع القنصلين مسئولية الحكم وهم الرقيب والمحقق وحاكم الأسواق و البريتور .[110]

حكم المجالس النيابية:

ومن الثابت تاريخيا انه مع بداية العصر الجمهوري أصبح مجلس الشيوخ الجهاز الرئيسي للجمهورية الرومانية ينظر المؤرخون إلى عام 287 ق.م على أنّه تاريخ نهاية الصراع بين العامة والأشراف هذا الصراع الذي أدى إلى أحداث تغيرات في البناء الاجتماعي للمجتمع الروماني ومنذ ذلك الوقت بدأت تتكون في المجتمع الروماني طبقة جديدة هي طبقة النبلاء التي تضم صفوة كل من العامة والأشراف بعد أن بدأ هذا التقسيم في التلاشي واكتسب اصطلاح العامة مدلولا جديدا فأصبح لا يطلق إلا على الطبقات الدنيا من سكان المدينة والريف .[111]تلك هي ملامح الحياة السياسية والاجتماعية في الجمهورية الرومانية تعدد مناصب الحكام من ناحية وبروز سلطة مجلس الشيوخ من ناحية ثانية وظهور العامة على سطح الحياة السياسية نتيجة نضالهم المستمر في مواجهة الأشراف من ناحية ثالثة، على أنّ أهم سمات الدولة الرومانية في العصر الجمهوري تتمثل في اتساع هذه الدولة إقليميا نتيجة الفتح والغزو لتشمل ايطاليا ثم اغلب حوض البحر الأبيض المتوسط .وأول هذه الآثار أجهزة الحكم الجمهوري، لم تعد قادرة على استيعاب هذه الإمبراطورية مترامية الأطراف.وتشهد الطريقة التي اتبعها الرومان في حكم الأقاليم الجديدة على مدى تأخر أجهزة الحكم الرومانية فهي طريقة تدل على عدم التنسيق والترابط في أسلوب الحكم و الإدارة.[112]

مرحلة الإمبراطورية العليا :

يؤرخ الباحثون بداية هذا العصر بعام 27 ق.م عندما انفرد اوكتفيوس بالسلطة أثر انتصاره على منافسه انطونيو في معركة حربية عام 30 ق .م .بمجرد انتهاء الحروب والفتن واجهت المجتمع الروماني جملة من المهام الحالة أولها إعادة النظام والاستقرار إلى المجتمع الذي مزقته الحروب وقد درج المؤرخون على تسميته في القرن الأول لنشأة الإمبراطورية الرومانية بنظام الحكم الفردي .[113]ويبدو أن هذه التسمية تشير إلى مضمون حقيقي من الحكم المطلق والفردي في جوهره ن الديمقراطي في مظهره فرغم الاحتفاظ بمناصب الحكام في ذلك العصر ورغم ما يتردد عن زيادة سلطة مجلس الشيوخ إلاّ أن السلطة الحقيقية والفعلية كانت في يد الإمبراطور . حقيقة أن كافة السلطات كانت ترد من الناحية النظرية إلى إرادة الشعب ممثلا في مجلس الشيوخ ولكن هذا المجلس كان من الناحية الفعلية في قبضة الإمبراطور وهذا لا ينفي أن مكانة مجلس الشيوخ قد ارتفعت في ذلك العصر بالمقارنة بالمجالس الشعبية .

وأخذت السلطة تنتقل فعليا بالتدريج من المجلس إلى الإمبراطور إلى أن وصل المجتمع إلى مرحلة الإمبراطورية السفلى حيث الحكم الاستبدادي السافر . و قد انقسم المجتمع في ذلك العصر إلى الطبقات التالية، الشيوخ ثم الفرسان ثم العامة ثم الرفيق .[114]

مرحلة الإمبراطورية السفلي :

يحدد المؤرخون هذه المرحلة بالفترة الواقعة بين تولي الإمبراطور دقلديانوس وفاة الإمبراطور جستنيان. و ثمة علامات بارزة ثلاثة تميز هذا العصر أولاها تحول نظام الحكم إلى نظام مستبد صريح في استبداده وثانيتها انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى إمبراطورية بشرقية وإمبراطورية غربية وثالثها انتشار المسيحية .

و خلف هذه السمات البارزة الثلاثة، تعدد وتشابكت مجموعة من العوامل تضافرت وسارت بالإمبراطورية الرومانية نحو تصدعها وتحللها. [115]وقد اختلف المؤرخون وتضاربت اتجاهاتهم في تفسير عوامل الانحلال التي أدت إلى تدهور الإمبراطورية الرومانية فبينما أرجعها البعض إلى تغيرات اجتماعية التي حدثت نتيجة اختلاط الغزاة الرومان بشعوب الأقاليم المفتوحة أرجعها آخرون إلى مجرد تغيرات في المناخ وخصوصا شح الأمطار الذي ألحق أضرارا بالغة بالحياة الاقتصادية. و ثمة مظهر هام من مظاهر سوء الحال في الإمبراطورية في هذا العصر يتمثل في عدم وجود أسلوب واضح ومعترف به لانتقال سلطة العرش في الدولة الرومانية. [116]

من خلال دراسة النظم السياسية في العالم القديم في مجالات الرسم والتنفيذ والتقييم، يبرز تباين أداء كل نظام من تلك النظم في صنع السياسات عامة في دول مختلفة في ربوع جغرافية العالم القديم، وتباين قوة وفاعلية كل منها، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتطور التاريخي لتلك الدول ودرجة علاقتها مع بعضها ودرجة علاقتها ككل مع المجتمع .

ومن خلال ذلك يبرز التباين بين الأنظمة السياسية في الدول المستبدة كالرومان مثلا والأنظمة السياسية في الدول الديمقراطية كاليونان، فبقدر ما تكون الأولى معبرة عن حالة هيمنة المؤسسات التنفيذية وضعف المؤسسات التمثيلية المتمثلة بالسلطة التشريعية أو المجالس النيابية، وانعدام وضعف الحلقات الوسيطة بين النظام السياسي تكون النظم في الثانية قائمة على ترسخ المؤسسات واستقرارها واستقلاليتها النسبية وتوازنها في تحقيق متطلبات المجتمع، وبالتالي فان السياسات العامة تكون معبرة في الغالب عن طبيعة العلاقة القائمة بين مؤسسات النظام السياسي الرسمية وغير الرسمية هذا يؤدي إلى أن تكون السياسات العامة لغالبية تلك البلدان عاجزة عن تلبية جميع أهداف المجتمع أو إنها سياسات لا تتميز بطابع الاستمرارية والثبات النسبي نظرا لعدم الاستقرار السياسي وضعف الاستجابة للمطالب المجتمعية ولأن كثير من أهداف المجتمع لم تتحقق بعد فآلية الأداء التوزيعي وكيفية استخلاص الموارد البشرية والمادية وآلية التوزيع الاقتصادي المتمثلة بالدخل وفرص العمل الاقتصادي والتوزيع الاجتماعي المتمثلة بالعلاقات الاجتماعية ومراكز النفوذ الاجتماعي، والتوزيع السياسي المتمثل بالمشاركة السياسية وتوزيع المناصب والنفوذ السياسي، إضافة إلى آلية ضبط وتنظيم

العلاقة بين فئات المجتمع المختلفة وتلك الفئات مع النظام السياسي بالإضافة إلى صيغ الخطاب والشعارات وآلية طرح الأفكار والمبادئ،لا تسير كل تلك الأمور في الدول على نحو متوازي وغالبا ما تعبر عن حالة القطيعة والتنافر بين فئات المجتمع

والنظام السياسي ، وبالتالي فإن السياسات العامة تكون انعكاس لطبيعة تلك العلاقة وهو غالبا ما يكون على عكس آلية العمل السياسي وأداء الأنظمة السياسية في الدول الديمقراطية، الأمر الذي يتطلب بالضرورة العمل على أن تكون السياسات العامة قائمة على تمثيل مصالح المجتمع المختلفة ولتحقيق قدر من التوازن وحد أدنى من الاتفاق بين مؤسسات النظام السياسي والمجتمع واستقلالية كل مؤسسة نسبيا وفاعليتها وقدرتها في تمرير وتحويل مطالب المجتمع إلى سياسات قابلة للتطبيق من اجل أن تكون السياسات العامة قائمة على ديمقراطية التشريع والتنفيذ وتمثل الغالبية العظمى للمجتمع،عند ذاك تكون السياسات العامة أكثر قدرة على الثبات والاستمرارية وهو ما ينعكس بدوره على استقرار العلاقة مع المجتمع والذي يعني تحقيق حالة الاستقرار المجتمعي الذي ينصب بالمحصلة في تحقيق متطلبات التنمية الشاملة والوحدة الوطنية أما بالنسبة لدور المؤسسات غير الرسمية أن دورها من حيث علاقتها بالنظام السياسي وتأثيرها في عملية صنع السياسة العامة في الدول المستبدة و الديمقراطية يبرز حالة التباين في التأثير من حيث قوة أو ضعف التأثير والتغيير أو الاستمرار على سياسة عامة معينة تحقق مصالح ومطالب مؤسسات الحكم، أو من حيث ايجابية أو سلبية التأثير في عملية صنع السياسة العامة.. فبقدر ما تبرز تلك المؤسسات حالة التوازن والقدرة على حمل مطالبها وأهدافها إلى مؤسسات النظام السياسي الرسمية وترغمها في أحيان عدة على اتخاذ قرارات وسياسات عامة تتماشى مع مصالحها كما هو الحال في الدول المتقدمة، بقدر ما تبرز حالة الضعف والسلبية وهشاشة البنيان الفكري والتنظيمي للمؤسسات غير الرسمية في الدول النامية وهامشية دورها في العملية السياسية .

ثبت المصادر و المراجع

1. عصام سليمان: مدخل إلى علم السياسة، ط 2 ، دار النضال، بيروت 1989، ص101.
2. عصام سليمان: نفسه، ص101.
3. عصام سليمان: نفسه، ص102.
4. عصام سليمان: نفسه، ص102.
5. محمد محمود ربيع : مناهج البحث في السياسة، بغداد، دار النشر(بلا)،1978، ص ص195-196.
6. عصام سليمان: المرجع السابق، ص102.
7. محمد محمود ربيع : المرجع السابق، ص ص195-196.
8. محمد محمود ربيع : نفسه، ص201.
9. محمود سعيد عمران و آخرون ،النظم السياسية عبر العصور ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت،1967 ،ص.ص 138-145 .
10. صالح عبد العزيز، الشرق الأدنى القديم، ج 1 مصر و العراق، القاهرة 1967، ص.ص ،123-129 .
11. عصام سليمان: المرجع السابق، ص 102 .
12. صالح عبد العزيز، المرجع السابق، ص،125.
13. محمود سعيد عمران و آخرون ،المرجع السابق ،ص.ص 138-145 .
14. محمود سعيد عمران و آخرون ،المرجع السابق ،ص.ص 138-145 .
15. أديب سمير ، تاريخ و حضارة مصر القديمة،مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، 1997،ص،ص،35-37 .
16. أديب سمير ، نفسه،ص، 36.
17. فخري أحمد، مصر الفرعونية، موجز تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى عام 332 ق.م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص.ص 216-222 .
18. فخري أحمد،نفسه،ص 218 .

19. جيمس أندرسون: صنع السياسات العامة،ترجمة.عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة، ط1 ،1999 ، ص23.
20. روبرت دال: التحليل السياسي الحديث، ترجمة د. علا أبو زيد، القاهرة، الأهرام،1993، ص 10 .
21. روبرت دال: نفسه، ص 12 .
22. روبرت دال: نفسه، ص 12 .
23. عصام سليمان: المرجع السابق، ص102.

24. عصام سليمان: نفسه، ص101.
25. عصام سليمان: نفسه، ص101.
26. محمود سعيد عمران و آخرون ،المرجع السابق ،ص 139.
27. محمود سعيد عمران و آخرون ،نفسه ،ص 139.
28. صالح عبد العزيز، المرجع السابق ، ص.ص ،123-124 .
29. صالح عبد العزيز، نفسه ، ص. 125.
30. Durand ،John D. (1977). "Historical Estimates of World Population: An Evaluation". Population and Development Review. **3** (3): 253–296. JSTOR 1971891. doi:10.2307/1971891.
31. Turchin ،Peter؛ Adams ،Jonathan M.؛ Hall ،Thomas D (2006). "East-West Orientation of Historical Empires" Journal of World-systems Research. **12** (2): 222.
32. صالح عبد العزيز، المرجع السابق ، ص.ص ،125-126 .
33. صالح عبد العزيز، نفسة ،ص ،126 .
34. طه باقر وآخرون : تاريخ العراق القديم ج2 ،القاهرة،1986 ص45 .
35. عامر سليمان :العراق في التاريخ القديم ن، ج2 ،بيروت،1954، ص19 .
36. جورج رو : العراق في التاريخ القديم ،بغداد، 1963 ، ص181 .
37. نجيب ميخائيل إبراهيم : مصر والشرق الأدنى ، ج1 ،بيروت،1988 ، ص23 .
38. سامي سعيد الأحمد : السومريون . ج 1 ،دمشق ،1966،ص326 .
39. جورج رو: المرجع السابق، ص ص181 –182 .
40. عامر سليمان: المرجع السابق، ص20 .
41. نجيب ميخائيل إبراهيم : المرجع السابق ، ص24 .
42. سامي سعيد الأحمد، السومريون ،دار عالم الكتب،بيروت،1986 ص32 .
43. جاسم محمد الخلف : جغرافية العراق ،دار الفكر، القاهرة ، 1965 ، ص41 .
44. فخري أحمد، مصر الفرعونية، موجز تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى عام 332 ق.م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص.ص 216-222 .
45. كيرقوتير جان ، مصر القديمة ،تر .جوجاتي ماهر،دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع،القاهرة،1946 ،ص 176 .
46. أديب سمير ، المرجع السابق ،ص35.
47. Brown, P., The World of Late Antiquity, London 1971, p. 22.
48. Brown, P., Ibid,p23.
49. فخري أحمد،المرجع السابق، 220 .

50. كيرقوتير جان ، المرجع السابق ،ص 174 .
51. فخري أحمد،المرجع السابق، 220 .
52. فخري أحمد،نفسه، 224 .
53. فخري أحمد،نفسه، 224 .
54. كيرقوتير جان ، المرجع السابق ،ص 174 .
55. كيرقوتير جان ، نفسه ،ص 175 .
56. كيرقوتير جان ، نفسه ،ص 177 .
57. كيرقوتير جان ، نفسه ،ص 173 .
58. محمد صالح الزيباري: النظام الملكي،دار الفكر العربي،القاهرة ،1965 ص 16.
59. محمد صالح الزيباري: نفسه، ص 17.
60. محمد صالح الزيباري: نفسه، ص 18.
61. كيرقوتير جان ، المرجع السابق ،ص 174 .
62. محمد كامل ليلة: النظم السياسة ،مطبعة بولاق، مصر القاهرة.1967،ص181
63. طعيمة الجرف: نظرية الدولة، مكتبة القاهرة،1964،ص59.
64. ثروت بدوي: النظم السياسية،دار ماهر للنشر،القاهرة،1956،ص51.
65. دبوز محمد علي:تاريخ المغرب الكبير،دار إحياء الكتب العربية،القاهرة،1963 ص120 .
66. دبوز محمد علي: نفسه، ص120.
67. دبوز محمد علي: نفسه، ص121.
68. دبوز محمد علي: نفسه، ص121.
69. دبوز محمد علي: نفسه، ص122.
70. دبوز محمد علي: نفسه، ص122.
71. دبوز محمد علي: نفسه، ص123.
72. دبوز محمد علي: نفسه، ص123.
73. الطويل توفيق : قصة الكفاح بين روما و قرطاجة،مطبعة العمل،تونس،1969،ص 100 .
74. الطويل توفيق : مدينة المغرب العربي،مطبعة العمل،تونس ،1969 ،ص 21 .
75. دبوز محمد علي: المرجع السابق ،ص124 .
76. دبوز محمد علي: نفسه، ص124.
77. أندرية آيمار: الشرق و اليونان القديمة ترجمة نشوب شكري ،دار القديس ،بيروت 1963 ،ص139.
78. الطعان عبد الرضا: الفكر السياسي ،دار نور المعارف للطباعة و النشر،القاهرة، 1989 ،ص273.

79. باقر طه : مقدمة في تاريخ الحضارات ، ج1 ،لبنان،د.ـ ت ص 363 – 369.
80. عامر سليمان :أحمد الفتيان: محاضرات في التاريخ القديم ،دار نور الفكر،بيروت، 1988 ، ص61.
81. سامي سعيد الاحمد : نظام الحكم و الإدارة : دار القلم ،الكويت،1996،ص 23.
82. Jacobson;The Early Political Development, London ,1966, p,145.
83. عبد الرضا الطعان : المرجع السابق ، ص233 .
84. Jacobsen. Op.cit ,p,145.
85. Jacobson ,Ibid,p,146
86. Jacobson Ibid, p. 146.
87. Jacobson , Ibid, p.147
88. أندريه آيمار : المرجع السابق ، ص140.
89. شمران حمادي : مبادئ النظام السياسي ، القاهرة ، 1966 ، ص9 .
90. ثروت بدوي : المرجع السابق ج2، ص105 .
91. أندريه آيمار : نفسه ، ص144.
92. Marcel Prelot: Intuitions Politiques , Dalloz ,Paris, 1957, p55.
93. ثروت بدوي : النظم السياسية ،دار الكتاب ، القاهرة،1975،ص22.
94. Marcel Prelot: Op.Cit, p57.
95. Hanson ،J. W.؛Ortman ،S. G. (2017). "A systematic method for estimating the populations of Greek and Roman settlements". Journal of Roman Archaeology p.p 301–324.
96. Freeman, Charles (1999) The Greek Achievement: The Foundation of the Western World. New York: Penguin. pp. 389 – 433.
97. Firgos Muller (2006) A Greek Roman Empire: Power and Belief under Theodosius II (408–450). University of California Press. p. 279.
98. Treadgold, Warren (1997) A History of the Byzantine State and Society. Stanford University Press. pp. 5–7.
99. Stefan Zimmer, "Indo-European," in Celtic Culture: A Historical Encyclopedia (ABC-Clio, 2006), p. 961
100. Isaac Asimov (1989) Asimov's Chronology of the World, p. 110, New York, NY, USA: HarperCollins.
101. شمران حمادي : مبادئ النظام السياسي في العالم القديم، القاهرة ، 1966، ص43 .
102. ثروت بدوي : النظم السياسية ،ج1 ، دار النهضة ، القاهرة – 1962 ، ص57 .
103. شمران حمادي : المرجع السابق، ص44 .

104.ثروت بدوي : النظم السياسية ،ج1 ، دار النهضة ، القاهرة – 1962 ، ص5 .
105.شمران حمادي : المرجع السابق، ص44 .
106.شمران حمادي : نفسه، ص47 .
107. Miles, Richard (2000) "Communicating Culture, Identity, and Power," in Experiencing Power: Culture, Identity and Power in the Roman Empire. Rout ledge. pp. 58–60.
108. Brennan, T. Corey (2000) The Praetorship in the Roman Republic. Oxford University Press. p. 605.
109. Hekster, Olivier and Kaizer, Ted (2011). Preface to Frontiers in the Roman World. Proceedings of the Ninth Workshop of the International Network Impact of Empire (Durhan, 16–19 April 2009). Brill. p. 13.
110. Lintott, Andrew (1999) The Constitution of the Roman Republic. Oxford University Press. p. 114.
111. Eder, W. (1993) "The Augustan Principate as Binding Link," in Between Republic and Empire University of California Press. p 98.
112.شمران حمادي : المرجع السابق، ص76 .
113.عبد الرضا الطعان : المرجع السابق ، ص265.
114. Boatwright, Mary T. (2000) Hadrian and the Cities of the Roman Empire. Princeton University Press. p. 4.
115. Starr, Chester G. (1974) A History of the Ancient World, Second Edition. Oxford University Press. pp. 670–678.
116. Santosuosso, Antonio (2001) Storming the Heavens: Soldiers, Emperors and Civilians in the Roman Empire, West view Press. pp. 43–44.